المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

صفقةُ القرن وانعكاساتُها على مسار السَّلام الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ [1]

بشار هشام فراش
باحث العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
basharpal@hotmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2023/5/9، وتم قبوله للنشر في 2023/10/9.

الملخص

صفقةُ القرن أو خطةُ "ترامب" للسَّلام: هو اقتراحٌ أو خطةُ سلامٍ تهدفُ إلى حلِّ النِّزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، أعدَّها رئيسُ الولايات المُتَّحدة "دونالد ترامب"، ويمكنُ تلخيصُها في حلِّ القضيَّة الفلسطينيَّة بإقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ بدون جيشٍ في الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وقيام مصرَ بِمَنْحِ أراضٍ إضافيَّةٍ للفلسطينيّين من أجل إنشاء مطارٍ ومصانعَ وللتبادُل التِّجاريّ والزِّراعة دون السَّماح للفلسطينيّين في العيش فيها، وسيتمُّ الاتِّفاقُ على حجم الأراضي وثمنها، كما سيتمُّ إنشاء جسرٍ مُعلَّقٍ يربطُ بين غزَّة والضفَّة لتسهيل الحركة.

وقد أظهر "ترامب" موقفًا مُتطرِّفًا تجاه الفلسطينيّين؛ حيث أيَّد الاستيطانَ في الأراضي الفلسطينيَّة، وأكَّد أيضًا على نقله سفارةَ بلاده من تلِّ أبيب إلى مدينة القدس، ومُحاربة الإرهاب والتطرُّف، والقيام بمُطالبة أفراد الشعب الفلسطينيّ بأنْ يعترفوا بيهوديَّة الدولة.

أمَّا موقفُ الحكومة الفلسطينيَّة: فقد أكَّدت أنَّ الرئيسَ الأمريكيَّ "دونالد ترامب" قتلَ إمكانيَّة التوصُّل إلى حلٍّ عبر التَّفاوُض، وأكَّد الرئيسُ الفلسطينيُّ "محمود عباس" رَفْضَهُ خطَّة السَّلام التي أعلنَ عنها الرئيسُ الأمريكيُّ "دونالد ترامب" واصفًا إيَّاها بـ «صفعة القرن» ومُؤكِّدًا أنه يرفضُ التَّفاوُضَ على أساسها.

الكلمات المفتاحيَّة: صفقة القرن؛ القضية الفلسطينية؛ الاستيطان

The Deal of the Century and its Implications for the Palestinian-Israeli Peace Process

Abstract

The "Deal of the Century" or the "Trump Peace Plan" is a proposed peace plan aimed at resolving the Israeli-Palestinian conflict, prepared by US President Donald Trump. It can be summarized as resolving the Palestinian issue by establishing a Palestinian state without an army in the West Bank and Gaza Strip, with Egypt providing additional land for Palestinians to establish airports, factories, and trade, without allowing Palestinians to live there. The size and price of the land will be agreed upon, and a suspension bridge will be built to facilitate movement between Gaza and the West Bank.

Trump has shown an extreme position towards Palestinians by supporting settlements in Palestinian territories, moving the US embassy from Tel Aviv to Jerusalem, fighting terrorism and extremism, and demanding that

Palestinians recognize the Jewish state. The Palestinian government has rejected the peace plan, with President Mahmoud Abbas calling it the "slap of the century" and refusing to negotiate on its basis.
Key words: Deal of the Century; The Palestinian cause; Settlement

تمهيد

يشير مصطلح صفقةُ القرن إلى خطةٍ سياسيَّةٍ اقترحَها الرئيسُ الأمريكيُّ دونالد ترامب في عام 2020 لحلِّ الصِّراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. يعدُّ هذا الصِّراع واحدًا من أكبر الصِّراعات السِّياسيَّة في العالم، وهو يستمرُّ لعقودٍ، ولم يتمّ التوصُّل إلى حلٍّ نهائيٍّ حتى الآن. تهدفُ صفقةُ القرن إلى إنهاء الصِّراع وتحقيق السَّلام والاستقرار في المنطقة، ولكنها تُواجه العديدَ من التحدِّيات والمُشكلات التي تُعرقل تنفيذَها وتُثير أزماتٍ جديدةً.

لفهم الأزمات النَّاجمة عن صفقة القرن، يجبُ أنْ نُلْقِيَ نظرةً على مُحتوى الصَّفقة وردود الفعل المُختلفة عليها. وفي السطور التالية، سنتعرَّفُ على العناصر الرئيسة لصفقة القرن وتأثيرها المُحتمل على الأطراف المعنيَّة.

أولًا، تتضمَّنُ صفقةُ القرن إنشاءَ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقِلَّة، وتعترفُ بالقدس كعاصمةٍ لإسرائيل. هذه العناصرُ الأساسيَّة تُثير كثيرًا من الجدل والمخاوف بين الفلسطينيِّين، حيث يرونها تحيُّزًا لصالح إسرائيل وتجاهلًا لمطالبهم الأساسيَّة. فالفلسطينيُّون يرون القدس الشرقيَّة، التي تحتلُّها إسرائيلُ منذ حرب عام 1967، كعاصمةٍ لدولتهم المُستقبليَّة. لذا، فإنَّ الاعترافَ بالقدس كعاصمةٍ لإسرائيل يعدُّ تجاهلًا لمَطالبهم واحتلالًا لأراضيهم.

ثانيًا، تتضمَّنُ صفقةُ القرن تخصيصَ مساحاتٍ من الأراضي الإسرائيليَّة للفلسطينيِّين لإقامة دولتهم المُستقِلَّة. ومع ذلك، تُثير هذه الفكرةُ كثيرًا من المخاوف والانتقادات؛ فالأراضي التي تقدَّم بها الاقتراح تشكِّل جزءًا صغيرًا من الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة، ولا تلبِّي المطالبَ الفلسطينيَّةَ الأساسيَّة بشأن الحدود الدوليَّة والمُستوطنات الإسرائيليَّة. إضافةً إلى ذلك، هناك قضايا مُتعلِّقةٌ بالموارد المائيَّة والحدود الاقتصاديَّة والحقوق العِرْقيَّة التي يجب مُعالجتها لتحقيق الاستقرار والعدالة.

ثالثًا، يُثير الجانبُ الاقتصاديُّ لصفقة القرن أيضًا العديد من الأزمات المُحتملة، وتقدِّم الصَّفقة خطةً لجذب الاستثمارات الدوليَّة للفلسطينيِّين؛ بهدف تعزيز التَّنمية الاقتصاديَّة وتحسين ظروف الحياة. ومع ذلك، تعدُّ هذه الخطة تبديلًا اقتصاديًّا وليس حلًّا سياسيًّا جذريًّا، وتركِّز على الاقتصاد دون مُعالجة

القضايا السِّياسيَّة والحقوقيَّة الأساسيَّة، وقد يُؤدِّي هذا التَّركيز على الاقتصاد إلى تأزيم الأزمات وعدم حلِّها، حيث يرى البعضُ أنها مُحاولَةٌ لشراء الصَّمت وتجاهُل حقوق الفلسطينيِّين.

بصفةٍ عامَّةٍ، يمكنُ القولُ: إنَّ صفقة القرن أثارت العديد من الأزمات والتوتُّرات في المنطقة، فقد رفض الفلسطينيُّون الصَّفقة بسبب مَخاوفهم من فقدان حقوقهم الأساسيَّة، مثل حقِّ العودة للاجئين الفلسطينيِّين وحقّ تقرير مصيرهم. وعلاوةً على ذلك، أثارت صفقةُ القرن انتقاداتٍ واسعةً من المُجتمع الدوليّ، حيث اعتبر البعضُ أنها تتجاهَلُ حقوقَ الفلسطينيِّين وتفضِّلُ إسرائيلَ بشكلٍ غير عادل.

يجب أنْ نتذكَّرَ أنَّ الصِّراع الإسرائيليَّ الفلسطينيَّ ليس مسألةً سهلةً ولا تتطلَّب حلًّا سريعًا، بل يتطلَّبُ التوصُّلُ إلى حلٍّ دائم لهذا الصِّراع تعاوُنًا دوليًّا وجهودًا مُشترَكةً من جميع الأطراف المعنيَّة. كما يجبُ أنْ يتمَّ تعزيزُ الحوار والتفاهُم والعدالة لضمان حقوق الفلسطينيِّين وإسرائيل على حدٍّ سواء، وتحقيق السَّلام والاستقرار في المنطقة.

أضحى مفهومُ "صفقة القرن" الآن خليطًا من أفكارٍ مألوفةٍ لطرحٍ أمريكيٍّ بعيدًا عن الشرعيَّة الدوليَّة، والمُشكلة الرئيسة في طرحه بدون تحديد مفهوم الصَّفقة وتوضيح ما تحتويه هذه الصَّفقة للمُهتمين بالصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

قام "ترامب" مُتمثِّلًا في إدارته باتِّخاذ بعض الاستراتيجيَّات مع الملفِّ الفلسطينيّ، دارت لإزالة الملفات المُتعلِّقة بجوهر الصِّراع في اتِّفاقيَّة أوسلو، واستعمال استراتيجيَّة التَّرغيبات والتَّرهيبات للضَّغط على الجانب الفلسطينيّ للمُوافقة على ما تراه الولايات المُتَّحدة لتقومَ بذلك بإنهاء هذه القضيَّة، والحصول على تسويةٍ واتِّفاقِ سلامٍ مع بعض الدول العربيَّة، وتطبيق المشاريع الإسرائيليَّة بما يضمنُ الأمنَ لإسرائيل في المنطقة بتعهُّدٍ من الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة. (د.شرعان، د. عمار (2018) ص149).

وبالتالي، توعَّدت الإدارةُ الأمريكيَّةُ الدولَ التي سوف تقومُ بالتَّصويت لفلسطين وضد أمريكا وإسرائيل في الأمم المُتَّحدة، وانسحبت أمريكا من "اليونسكو"، ومجلس حقوق الإنسان التابع لها؛ دفاعًا عن مُخطَّطات إسرائيلَ التي تقومُ بها بشكلٍ يوميٍّ في الضفة الغربيَّة والمدينة المُقدَّسة.

وفي ظلِّ كلِّ ذلك صرَّحت إدارةُ "ترامب" عن نيَّتها تسويةَ الصِّراع بين الطَّرفين – بالرَّغم من السِّياسة الأمريكيَّة التي تتماهى مع مشروع إسرائيلَ التوسُّعيّ – بعد تحوُّلات الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" فكريًّا وسياسيًّا تجاه الصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. (الودية، أحمد، ص18)

مُشكلة الدِّراسة:

تتمحَّضُ مُشكلة الدِّراسة في النقاط التالية:

1. التوجُّه السِّياسي والانحياز: قد تُواجه الدِّراسةُ تحدِّيًا في تحليل التوجُّه السِّياسيّ والانحياز في صفقة القرن، وتأثير ذلك على موضوعيَّة النتائج.
2. التَّعقيدات القانونيَّة والقضائيَّة: تشملُ صفقةُ القرن العديدَ من القضايا القانونيَّة والقضائيَّة المُعقَّدة، مثل حقِّ العودة والحدود، وهذا يمكنُ أنْ يعملَ على تعقيد دراسة الصَّفقة وتقدير تأثيرها.
3. ردود الفعل الشعبيَّة والسِّياسيَّة: من المهمِّ أخذُ ردود الفعل الشعبيَّة والسِّياسيَّة في الاعتبار عند دراسة صفقة القرن وتأثيرها على مسار السَّلام، حيث يمكنُ أنْ تُؤثِّر هذه الردودُ في قَبول أو رَفْض الصَّفقة وتأثيرها على العَلاقات الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة.
4. تأثير العوامل الإقليميَّة والدوليَّة: فتدخُّلُ العوامل الإقليميَّة والدوليَّة، مثل التدخُّل الخارجيّ والتأثير الإقليميّ، في مسار السَّلام يعدُّ تحدِّيًا لدراسة صفقة القرن وتحليل تأثيرها.
5. الاقتصاد والتَّنمية: يمكنُ أنْ يترتَّبَ على صفقة القرن تأثيرٌ اقتصاديٌّ واجتماعيٌّ على الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتحليلُ هذا التأثير يمكنُ أنْ يكونَ تحديًا في الدِّراسة.
6. القدس والمُقدَّسات: يعدُّ تحليلُ تأثير صفقة القرن على القدس والمُقدَّسات المُشترَكة فيها مُشكلةً تحليليَّةً حساسةً؛ نظرًا للقيمة الروحيَّة والثقافيَّة للمدينة.
7. التحدِّيات الأمنيَّة: فتحليلُ تأثير صفقة القرن على التحدِّيات الأمنيَّة والاستقرار في المنطقة يمكنُ أنْ يكونَ تحدِّيًا إضافيًّا للدِّراسة.
8. التأثير على العَلاقات الثنائيَّة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة: كيف يُؤثِّر تنفيذُ صفقة القرن على العَلاقات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين ومدى تأثيرها على التَّفاوُض والتوصُّل إلى حلٍّ سلميٍّ؟
9. التوصُّل إلى توافُقٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ: لبيان مدى قدرة صفقة القرن على تحقيق توافُقٍ وطنيٍّ داخل فلسطين وتأثيرها على تماسُك الفلسطينيّين.
10. الإعلام والسَّيطرة على الرواية: يمكنُ أنْ تتأثَّر الدِّراسة بالتحدِّيات المُتعلِّقة بالإعلام والسَّيطرة على الرواية، حيث يمكنُ أنْ يتأثَّرَ تقديرُ تأثير صفقة القرن بناءً على المعلومات المُتاحة وطريقة توصيلها للجمهور.

وفي ضوء كلِّ ذلك، نجد أنه تُواجه دراسة صفقة القرن وانعكاساتها على مسار السَّلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ تحدّياتٍ مُتعدّدةً، ويجبُ أنْ يتمَّ التعامُلُ معها بشكلٍ شاملٍ وموضوعيٍّ؛ لتحقيق فَهْم دقيق.

تساؤُلات الدِّراسة:

التساؤُل الرئيس:

ما المضامينُ والإجراءاتُ والسِّياسات الأمريكيَّة التي يُطلِقُ عليها الإعلامُ "صفقة القرن"؟

التساؤُلات الفرعيَّة:

1. ما مضامينُ وتفاصيلُ صفقة القرن الكاملة؟ وما الأسسُ والمعاييرُ التي تمَّ اعتمادُها في صياغتها؟
1. ما الآليَّاتُ المُقترَحة لتنفيذ صفقة القرن وتحقيقها؟ وما الجهاتُ المسؤولةُ عن تنفيذها؟
2. كيف سيتمُّ تأثيرُ صفقة القرن على المُستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة؟ وما موقفُ الفلسطينيّين من هذه المسألة؟
3. كيف ستُؤثِّر صفقةُ القرن على حقِّ العودة للاجئين الفلسطينيّين؟ وما تأثيرُ ذلك على المُستقبل السِّياسيّ والديمغرافيّ للمنطقة؟
4. كيف ستُؤثِّر صفقةُ القرن على القدس والمُقدَّسات وموقف الفلسطينيّين والإسرائيليّين من هذه القضيَّة؟
5. ما تأثيرُ صفقة القرن على العَلاقات الفلسطينيَّة – الإسرائيليَّة وفرص التوصُّل إلى حلٍّ سلميٍّ؟ وما ردُّ فعل الشعبَيْن الفلسطينيّ والإسرائيليّ تجاه هذه الصَّفقة؟
6. كيف ستُؤثِّر صفقةُ القرن على التوافُق الوطنيّ داخل الشَّعب الفلسطينيّ؟ وهل ستسهم في تعزيز الوحدة الفلسطينيَّة أو ستَزِيدُ من الانقسامات الداخليَّة؟
7. كيف يتمُّ تقييمُ تأثير صفقة القرن على الاستقرار الإقليميّ وعَلاقات فلسطين وإسرائيل مع الدول العربيَّة والدول الإقليميَّة الأخرى؟
8. ما التحدّياتُ الأمنيَّةُ والاقتصاديَّةُ والاجتماعيَّةُ التي ستُواجهها صفقةُ القرن؟ وكيف سيتمُّ التعامُلُ معها؟

9. كيف يتمُّ تصوُّرُ مُستقبل العمليَّة السِّياسيَّة ومسار السَّلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ بعد صفقة القرن؟ وما الخياراتُ والتحدِّياتُ المُستقبليَّة التي يجبُ أنْ تُناقَش؟

هذه التَّساؤُلات تعكسُ التحدِّياتِ المُتعدِّدةَ والمُعقَّدةَ التي تُواجهها صفقةُ القرن وتأثيرَها على مسار السَّلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتشكِّل مجالًا مهمًّا للبحث والتحليل.

أهدافُ الدِّراسة

تسعى هذه الدِّراسةُ للوصول إلى هدفَيْن رئيسَيْن:

الأهداف الرئيسة:

1. التطرُّق إلى مفهوم "صفقة القرن" من خلال منظور ثقافة أمريكا وإسرائيل وبعض الدول العربيَّة؛ ومن ثمَّ توضيح مفهوم الصَّفقة وإدراك مُحتواها.
2. توضيح مضمون سياسة أمريكا؛ بغيةَ الوصول إلى تسوية صراع الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين.

ومن ثمَّ ينبعُ من هذين الهدفين أهدافٌ أخرى، أبرزُها:

1. فَهْمُ تفاصيل صفقة القرن: التَّركيز على فَهْم مضامين وتفاصيل الصَّفقة، بما في ذلك القضايا المُختلفة المطروحة والمُقترَحات المُحدَّدة في الصَّفقة، والتَّحليل المُستفيض لأهداف ونتائج كلِّ مُقترح.
2. دراسة التاريخ والخلفيَّات: فَهْم السِّياق التاريخيّ للصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ والجهود السَّابقة للتوصُّل إلى حلولٍ سلميَّةٍ وتسويات.
3. تحليل التحدِّيات والفُرَص: تحديد التحدِّيات التي تُواجِهُ تنفيذَ صفقة القرن وتحقيق السَّلام وكيفيَّة التعامُل معها، واستشراف الفرص المُحتملة التي يمكنُ أنْ تُسهِمَ في تحقيق السَّلام.
4. تقييم التأثير الإقليميّ والدوليّ: فَهْم تأثير صفقة القرن على العَلاقات الإقليميَّة والدوليَّة وكيفيَّة تأثيرها على الدول الأخرى وجهود الوساطة والسَّلام الدوليَّة.
5. تحليل ردود الفعل والمواقف: دراسة ردود الفعل المُختلفة من الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين والمُجتمع الدوليّ والدول الإقليميَّة حيال صفقة القرن، وتحليل الدوافع والمصالح والأثر المُتوقَّع لهذه الردود.
6. توجيه السِّياسات والمُقترَحات: تقديم توصياتٍ ومُقترحاتٍ سياسيَّةٍ وقانونيَّةٍ تهدفُ إلى دعم العمليَّة السلميَّة والتوصُّل إلى تسويةٍ عادلةٍ ودائمةٍ للصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

7. تحقيق هذه الأهداف المعرفيَّة يُسهم في تعميق المعرفة والفهم حول صفقة القرن وانعكاساتها على مسار السَّلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ويُوفِّر أساسًا قويًّا للتدخُّل السِّياسيّ واتِّخاذ القرارات الفعالة في هذا السِّياق.

دراسات سابقة:

- **دراسة بعنوان: "مُواءمة المُساعدات المُقدَّمة إلى إسرائيل مع حقوق الإنسان والقوانين الأمريكيَّة"، للباحثين جوش روبنر وزها حسن وصالح بوكر (2021م).**

يُشير الباحثون في هذه الدِّراسة إلى المُساعدات التي تُقدِّمها الولاياتُ المُتَّحدة الأمريكيَّة إلى الكِيان الإسرائيليّ عن طريق الدعم الاقتصاديّ أو الدعم العسكريّ، وتعرضُ الجانبَ المُعارض لبعض أعضاء الكونجرس الأمريكيّ الذين يرون تلك المُساعدات من جانبٍ أخلاقيٍّ مُنافٍ لِمَا تنتهجه الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة من قِيَمٍ ومعاييرَ في سبيل الحفاظ على مبادئ حقوق الإنسان.

وتُظهر الدِّراسةُ المُفارقةَ بين استراتيجيَّة الرئيس جو بايدن في سياساته الخارجيَّة وبين استدامة دعم إسرائيل العسكريّ، الذي تستغلُّه إسرائيلُ في تهجير الفلسطينيِّين من أرضهم وهَدْم بيوتهم وشَنّ الحروب عليهم.

كما تَعْرِضُ الدِّراسةُ حجمَ المُساعدات المُقدَّمة للكِيان الإسرائيليّ، والتي بلغت 146 مليار دولار حتى عام 2020م على شكل دعمٍ عسكريٍّ واقتصاديٍّ في سبيل الحفاظ على أمنها، وتَعتبر الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة أمنَ الكيان الإسرائيليّ على رأس أولويَّاتها في الشَّرق الأوسط.

- **دراسة بعنوان: "السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة إزاء منطقة الشَّرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب وآفاقها المُستقبليَّة – دراسة حالات فلسطين – إيران – العراق)"، للباحثين عباس عزيز وسعد ايدام (2020م).**

تمَّت الإشارةُ في هذه الدِّراسة إلى طبيعة السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة بشكلٍ عامٍ، فقد اتَّخذت الدِّراسةُ هذه قضيَّة فلسطين المحوريَّة التاريخيَّة لتوضيح طبيعة السِّياسة الأمريكيَّة لإدارة الصِّراع، والطريقة التصفويَّة التي قدَّمتها إدارة ترامب للقضيَّة الفلسطينيَّة، فما بين الإقصاء والتَّهميش كانت سياساتُ ترامب تصفويَّةً لهذه القضيَّة من عرض صفقة القرن التي لم يكنْ للفلسطينيِّين أيُّ حقٍّ في الاعتراض عليها، وكذلك استخدمت الدِّراسة الملفَّ الإيرانيَّ الأكثر جدليَّةً في منطقة الشَّرق الأوسط

كدراسة حالة، إضافةً إلى الملفِّ العراقيّ صاحب الباع الطويل في السِّجال السِّياسيّ والعسكريّ بين الدولتين.

تتخذُ الولاياتُ المُتَّحدة سياسةَ التحيُّز للحفاظ على علاقةٍ استراتيجيَّةٍ مع الكِيان الصهيونيّ، وكذلك مصالح الولايات المُتَّحدة في المنطقة، وكان ترامب صاحبَ السِّياسة الأكثر تصفويَّة إزاء القضيَّة الفلسطينيَّة.

فمنذ بداية ولايته أعلنَ عن عدَّة إجراءاتٍ تعسُّفيَّةٍ مُتحيِّزةٍ لحلِّ الصِّراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ، كان من أبرزها الاعترافُ بالقدس عاصمةً للكِيان الإسرائيليّ، وقد قام بنقل السفارة الأمريكيَّة لها، والإعلان عن شرعيَّة المُستوطنات الإسرائيليَّة المُقامة على أراضي الضفَّة الغربيَّة، وكذلك قطع كافة المُساعدات الماليَّة عن السُّلطة الفلسطينيَّة؛ للضَّغط عليها للمُوافقة على صفقة القرن.

- **تقدير موقف بعنوان: "اجتماع نتنياهو وترامب: الاستيطان أولًا"، صادر عن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات (2017).**

تُشير هذه الدِّراسة إلى الفترة ما قبل الإجراءات التعسُّفيَّة التي قامت بها إدارةُ الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب)، واللعبة السِّياسيَّة التي لعبها نتنياهو في إقناع ترامب بأهمِّيَّة الاستيطان الإسرائيليّ في مناطق الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، في ظلِّ وجود تناقُضٍ وضبابية حول وجهة نظر ترامب الذي صرَّح بأنه سيجدُ حلًّا مُناسِبًا للقضيَّة الفلسطينيَّة حينها، مُشيرًا إلى أنَّ إدارته تعملُ جاهدةً لتقديم صفقةٍ للسَّلام في المنطقة، وعلى غرار الحكومات الأمريكيَّة المُتعاقبة، أظهرتْ إدارةُ ترامب ليونةً أكثرَ في موضوع الاستيطان بالذات.

واستطاع (نتنياهو) تحميلَ القيادة الفلسطينيَّة مسؤوليَّةَ فشل المُفاوَضات؛ كونها لم تُقدِّمْ تنازُلاتٍ ورفضت الاعترافَ بإسرائيل كدولةٍ يهوديَّة، وبعد تولِّي ترامب مقاليدَ الحكم في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة أعلنَ نتنياهو عن جملةٍ من الإجراءات، كإزالة جميع القيود السِّياسيَّة المفروضة على بناء وحداتٍ سكنيَّةٍ استيطانيَّةٍ في القدس الشرقيَّة، كذلك أكَّد على السِّيادة الإسرائيليَّة على جميع المُستوطنات الإسرائيليَّة المُقامة على أراضي الضفَّة الغربيَّة، الأمرُ الذي أوضح الودَّ والتقارُبَ بين الإدارتين، ومَنَحَ الضَّوْءَ الأخضر للاستيطان بالتغوُّل في أراضي الفلسطينيِّين تحت حمايةٍ أمريكيَّة.

- **دراسة قانونيَّة بعنوان: "موقف القانون الدوليّ من المُستوطنات الإسرائيليَّة على الأراضي الفلسطينيَّة"، للباحثين شادي الشديفات وعلي الجبرة (2015).**

توضِّحُ هذه الدِّراسةُ الناحيةَ القانونيَّةَ لهذه المُستوطنات المُقامة على الأراضي الفلسطينيَّة، لا سيَّما وقد تمَّ إعطاءُ فلسطين صفةَ دولةٍ مُراقب في الأمم المُتَّحدة في نوفمبر من عام 2012م، حيث أصبح التوسُّعُ الاستيطانيُّ واحدةً من العقبات التي تُواجه المُفاوَضات بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وتُسلِّط هذه الدِّراسةُ الضوءَ على الخلفيَّة التاريخيَّة والدينيَّة والسِّياسيَّة لهذه المُستوطنات، وأثر تلك المُستوطنات على مُستقبل الدولة الفلسطينيَّة، وحقوق الشعب الفلسطينيّ في التحرُّر.

وتطرحُ هذه الدِّراسة أيضًا المُبرِّرات التي تتخذُها دولة الكِيان الإسرائيليّ ذريعةً لإنشاء المُستوطنات، على اعتبار أنَّ هذه الأراضي هي ملكٌ تاريخيٌّ للشَّعب اليهوديّ قبل آلاف السنين، وتظهر أنَّ من حقِّها إنشاء تلك المُستوطنات اعتمادًا على وعد بلفور والانتداب البريطانيّ، الذي يتضمَّنُ الاستيطانَ وهجرةَ اليهود إلى الأراضي الفلسطينيَّة.

وتفنِّد الدِّراسةُ كلَّ تلك الادِّعاءات الباطلة بالحقِّ في إنشاء المُستوطنات على الأراضي الفلسطينيَّة، مُرتكزًا بذلك على القانون الدوليّ، والمنطق والواقع والتاريخ، حيث إنَّ بناء تلك المُستوطنات يُعَدُّ انتهاكًا للقانون الدوليّ، ويُزعزع السَّلام والاستقرارَ في المنطقة، وكذلك اتِّفاقيَّة جنيف للعام 1949م.

ويخرج البحثُ بعدَّة نتائجَ تُشير فحواها إلى أنَّ المُجتمع الدوليَّ يقفُ في صمتٍ أمام انتهاك حقوق الشَّعب الفلسطينيّ، وأنَّ تلك المُستوطنات تشكِّلُ قيودًا إضافيَّةً على حريَّة المُجتمع الفلسطينيّ، وأنَّ بناء تلك المُستوطنات يُعَدُّ فكرةً صهيونيَّةً قديمةً وجذورها تأصَّلت في تاريخ اليهود.

- **دراسة بعنوان: "جغرافيا" الاستيطان، كيف يتمُّ تحويل الضفة الغربيَّة إلى "كنتونات"؟"، للباحث أحمد الأطرش (2014).**

أظهرتْ هذه الدِّراسةُ الأثرَ الجغرافيَّ للاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربيَّة، وأوضحت طبيعةَ الواقع الذي تُحاول الحكوماتُ الإسرائيليَّةُ المُتعاقبةُ فَرْضَهُ من خلال تلك المُستوطنات الذي من شأنه تقويضُ عمليَّة السَّلام وحلِّ الدولتين.

وتؤكِّد الدِّراسةُ بالدليل القاطع على استحالة إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ ذات سيادةٍ في ظلِّ وجود تلك الكتل الاستيطانيَّة، مُشيرةً في الوقت ذاته إلى التباعُد الجغرافيّ بين أطراف تلك الدولة، وبالتالي استحالة السِّيادة عليها في ظلِّ ترامي أطرافها، وصعوبة الاتِّصال فيما بينها.

وتَعتبر الحكوماتُ الإسرائيليَّةُ المُتعاقبة الاستيطانَ في أراضي الضفة الغربيَّة حجرَ الأساس للمشروع الصهيونيّ منذ عام 1948م وحتى يومنا هذا، وتركِّز هذه الدِّراسةُ بالذات على استشراف المُستقبل، وتُوضِّح آثار المُستوطنات وبناها التحتيَّة وطبيعتها الجغرافيَّة على مُستقبل إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ وتسوية الصِّراع وإحلال السَّلام في المنطقة.

- **دراسة بعنوان: "الاستيطانُ الإسرائيليُّ في الضفة الغربيَّة وأثرُه على التَّنمية السِّياسيَّة"، للباحث بلال إبراهيم (2010).**

تناولت هذه الدِّراسةُ موضوعَ الاستيطان الإسرائيليّ، وركَّزت جغرافيًّا على أراضي الضفة الغربيَّة بما فيها القدس، باعتباره أبرزَ أساسيَّات الصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، حيث يرتكزُ على الأرض، والصِّراع التاريخي على ملكيَّة هذه الأرض وأحقيَّة كلٍّ منهما فيها، وما اتَّبعته حكومة الاحتلال الإسرائيليّ من طردٍ وتهجيرٍ للسكَّان الأصليِّين، وتركَّزت دراسته على الفترة ما بعد اتِّفاق أوسلو (1993م).

وقد اعتبر الباحثُ في دراسته أنَّ التَّنمية السِّياسيَّة في فلسطين رغم اتِّساع مفهومها، لا يمكنُ لها أنْ تتحقَّقَ في ظلِّ بيئةٍ استيطانيَّةٍ كالتي استحدثتها حكومةُ الاحتلال الإسرائيليّ على مرِّ تاريخ هذا الصِّراع، باعتبار أنَّ لهذا الاستيطان في مناطق الضفَّة والقدس، آثارًا سلبيَّةً على التَّنمية السِّياسيَّة فيها.

وخرج الباحثُ بعدَّة توصياتٍ، كان أهمّها: وضع استراتيجيَّةٍ فلسطينيَّةٍ لإقناع المُؤسَّسات الدوليَّة بِفَرْض القانون الدوليّ على إسرائيل، الأمرُ الذي يتطلَّبُ وَحدةً داخل أطياف المُجتمع الفلسطينيّ، بحيث يكونُ قادرًا على الصمود.

خطة البحث

وبناءً على ما تقدَّم؛ تمَّ تقسيمُ الدِّراسة إلى ثلاثة مباحثَ رئيسة، وهي:

المبحث الأول: الإدارةُ الأمريكيَّةُ ورعايةُ التَّسوية السِّياسيَّة.

المبحث الثاني: السِّياساتُ الأمريكيَّةُ وتنفيذُ المشروع الإسرائيليّ.

المبحث الثالث: انعكاساتُ صفقة القرن على السَّلام الفلسطينيّ الإسرائيليّ.

المبحث الأول: الإدارةُ الأمريكيَّةُ ورعاية التَّسوية السِّياسيَّة

المطلب الأول: تسويةُ الصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ

بعد قيام أمريكا بالإعلان عن النظام العالميّ الجديد، وانقضاء حرب الخليج الثانية وهزيمة دولة العراق في شهر آذار لعام 1991م، وأعلنت أيضًا عن نِيَّتِها في إقامة السَّلام الشامل في الشرق الأوسط؛ تمَّ البَدْء بالتَّسوية السِّياسيَّة في مُؤتمر مدريد للسَّلام في المنطقة العربيَّة عام 1991م، ووفقًا لتصوُّر الولايات المُتَّحدة الذي أعلن عنه الرئيس "جورج بوش الأب George Walker Bush" في خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس في السادس من شهر آذار لعام 1991م، فإنَّ التَّسوية تقومُ على أساسٍ مبنيٍّ على قرارَيْ مجلس الأمن (242) و(338)، كما تقومُ على أساس مبدأ "الأرض مُقابل السَّلام"، وضمان أمن وسلام دولة إسرائيل. (زعرب، حازم 2011، ص6)

وفي عام 1993م قامت مُنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بتوقيع اتِّفاقيَّة أوسلو مع إسرائيل، وذلك في سبيل تسوية الصِّراع المُستمرِّ بينهما برعايةٍ أمريكيَّة، مُندرجةً تحت عنوانٍ واضحٍ "الأرضُ مُقابل السَّلام" – على أنْ يتمَّ التَّفاوُضُ بعد مرور خمس سنواتٍ – بشأن قضايا الحلِّ النهائيّ "القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه".

كما أنه نتجَ عن قيام الكِيان الإسرائيليّ برَفْض التَّسوية والتنازُلات بمُوجب قرارات الشرعيَّة الدوليَّة واتِّفاقيات السَّلام؛ توقُّفُ الجلوس على طاولة المُفاوضات، كما قامت الإدارةُ الأمريكيَّةُ السَّابقة بتقديم مُقترحاتٍ وخرائطَ وتبادُل أراضٍ، والعديد من القضايا الأخرى، لكنها تركت العديد من القضايا المُعقَّدة الأخرى، مثل: حقّ العودة وقضيَّة القدس والتباحُث مع الإسرائيليّين لوقف الصِّراع بين الطَّرفين (The Times of Israel (العربيَّة) 2018) – رغم ذلك لم تبرحْ العمليَّةُ السلميَّةُ مكانها، وتكاثرت وتفاقمت التحرُّكات الإسرائيليَّة في الميدان، وهذا ما أسفرَ عنه جعل إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ أمرًا بعيدًا.

كما اتَّخذت الإدارةُ الأمريكيَّةُ برئاسة الرئيس "ترامب" مسلكًا حديثًا؛ بغيةَ وصولها إلى تسويةٍ بين الطَّرفين، حيث قال الرئيس "ترامب" في أوَّل لقاءٍ جمعَه برئيس وزراء إسرائيل "بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu" بعد وصوله إلى سُدَّة الحكم في شهر شباط لعام 2017م: إنَّ "حلَّ الدولتين" ليس الطريقَ الوحيدَ الذي بمُوجبه يمكنُ تحقيقُ السَّلام، والأخيرُ بقوله هذا يُخالف الموقفَ التَّقليديَّ للولايات المُتَّحدة المُؤيِّد لحلِّ الدولتين(قاعود، يحيى 2018، ص3) ، وهذا يُثير تساؤُلًا مفادُهُ: **ما ملامحُ التَّسوية السِّياسيَّة الأمريكيَّة المُعنونة إعلاميًّا بـ "صفقة القرن"؟**

المطلب الثاني: المُصطلح والنِّزاع

مُصطلح "صفقة القرن"

منذ مجيء الرئيس "ترامب" لسدَّة الحكم لم يكنْ يملكُ نظرةً جليَّةً وواضحةً من أجل الوصول إلى تسويةٍ للصِّراع القائم بين إسرائيل وفلسطين، بل كان كلُّ ما هو مُترسِّخٌ لدى الأخير هو الإيمان بتوقُّعات الحكومة الإسرائيليَّة من ناحيةٍ أمنيَّةٍ وسياسيَّةٍ في الشَّرق الأوسط. وأظهر الرئيسُ "ترامب" موقفًا مُتطرِّفًا تجاه الفلسطينيّين خلال حملته الانتخابيَّة، حيث أيَّد الاستيطانَ في الأراضي الفلسطينيَّة، وأكَّد أيضًا على نقله سفارةَ بلاده من تلِّ أبيب إلى مدينة القدس، وأيضًا مُحاربة الإرهاب والتطرُّف، والقيام بمُطالبة أفراد الشَّعب الفلسطينيّ بأنْ يعترفوا بيهوديَّة الدولة، وهذا ما جاء به خلال الكلمة الانتخابيَّة التي ألقاها بحضور اللوبي الصهيونيّ في أمريكا AIPAC في شهر آذار لعام 2016م (Sarah Begey, 2018)، حيث إنَّ الإدارة الأمريكيَّة الجديدة قامت بتجاهُل أبعاد الصِّراع القائم بين إسرائيل وفلسطين، كما أظهرت الأخيرةُ مُوافقَتَها في القيام والسعي لتطبيق التطلُّعات الإسرائيليَّة المُستقبليَّة.

وفي لقاءٍ جمعَ الرئيسَيْن المصريَّ "عبد الفتاح السيسي" والأمريكيَّ "دونالد ترامب" في واشنطن، في شهر نيسان لعام 2017م، أطلق "السيسي" مُصطلح "صفقة"؛ لنهاية هذا الصِّراع بين الطَّرفين؛ وبعد ذلك تمَّ إطلاقُ مُصطلح صفقة القرن وبعض المُصطلحات المُشابهة الأخرى.

يؤكِّد ذلك أحمد عزم الذي فتَّش عن مُصطلح صفقة القرن في الوسائل العالميَّة المُختلفة وخاصَّةً وسائل الإعلام الأمريكيَّة والإسرائيليَّة والعربيَّة ووجد أنَّ هذا المُصطلح لم يتمّ استخدامُه أمريكيًّا، بل أطلقوا مفهومًا آخرَ؛ وهو "الصَّفقة النهائيَّة" Ultimate Deal (عزم، أحمد 2018، ص8)، فقد بيَّن الرئيس المُنتخب "دونالد ترامب" بعد أنْ فاز بالانتخابات الأمريكيَّة ووصوله إلى سدَّة الحكم في مُقابلته مع صحيفة "وول ستريت جورنال" Wall Street Journal يوم الجمعة 11 من شهر تشرين الثاني لعام 2016م أنه يتمنَّى إنهاءَ الصِّراع القائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين بمُوجب "الصَّفقة النهائيَّة Ultimate Deal"، بصفته صانع الصَّفقات، وأنه يسعى ليصنعَ الصَّفقة التي لم يتمكَّنْ أحدٌ من صناعتها وإجرائها من أجل الإنسانيَّة. (Tovah Lazaroff. 2016)

وعن موقف الإسرائيليّين المُتعنِّت لفكرة الصَّفقة – على الرَّغم من القرب بين اليمين الأمريكيّ واليمين الإسرائيليّ غير المسبوق – قال أحمد عزم في هذا: "إنْ كان مضمونُ موقف الإسرائيليّين غيرَ

مُرحِّبٍ بفكرة الصَّفقة، ولكن دون أنْ يصدرَ من قبل تعنُّت مُباشر وصريح وواضح، فالمساعي تسعى لاستغلال التضامُن الذي ظهر في إدارة الرئيس "ترامب" تزامنًا مع وجود الفريق الصهيونيّ الذي أعلن أنه مُؤيّدٌ للاستيطان ولنقل السفارة الأمريكيَّة من مقرّها؛ ليصبحَ مقرُّها في مدينة القدس والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل؛ وعلى ذلك أصبح عملُ الكيان الإسرائيليّ يتمثَّل بالثناء والشكر للرئيس الأمريكيّ لإطلاقه صفقة القرن، وقناعتهم بأنَّ هذه الصَّفقة ليست بالحلِّ المثاليّ، والأفضل أنْ يُتحدَّثَ عن سلسلةٍ من الإجراءات (عزم، أحمد، ص8) ، وأثار تساؤلًا في هذا المقام وهو:

هل ينطبقُ مفهومُ "الصَّفقة" على الصِّراع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ في علم السِّياسة؟

صفقةٌ بلا أطراف:

إضافةً لكون المُعاهدات الدوليَّة مصدرًا رئيسًا من مصادر القانون الدوليّ، فإنها أيضًا تمتلكُ مكانةً خاصَّةً في سبيل تنظيم العلاقات الدوليَّة، وهي تلعبُ دورًا بارزًا لا يمكنُ تجاهلُه في النجاح والوصول إلى تطوُّر القانون الدوليّ العامّ في جميع المجالات والمناحي، وذلك بَدْءًا من مسائل الحرب والسَّلام ووصولًا للتعاوُن الاقتصاديّ والمُساعدات الفنيَّة (الظفيري، فارس (2012)، ص9).

عرَّف حافظ غانم مُصطلح المُعاهدة اصطلاحًا قائلًا: "يُطلَق غالبًا على الاتِّفاقيَّة الدوليَّة التي تسعى لتنظيم موضوعٍ ذي أهمِّيَّةٍ عالية، ويغلبُ عليها طابعٌ سياسيٌّ وليس قانونيًّا أو اقتصاديًّا" (غانم، حافظ 1967، ص630) ، وجاءت اتِّفاقيَّة (فيينا) لقانون المُعاهدات 1969م، التي انبثقت بمُوجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المُتَّحدة رقم (2166) في شهر كانون الأول لعام 1966م، ورقم (2287) في 6 من شهر كانون الأول لعام 1967م؛ لتوضِّحَ معنى الاتِّفاق الدوليّ بشكلٍ واضحٍ حينما توصَّلت لقانون المُعاهدات؛ حيث عرَّفت المادَّة (2) بند (أ) من اتِّفاقيَّة فيينا المُعاهدة بأنها: "الاتِّفاقُ الدوليُّ الذي عُقد بين الدول بصيغةٍ مكتوبةٍ بينهم وتحت إطار القانون الدوليّ، سواء كان بوثيقةٍ واحدةٍ أو وثيقتين بغضِّ النَّظر عن تسميته" (اتِّفاقيَّة فيينا لقانون المُعاهدات 1969م). وعليه يمكنُ فهمُ اتِّفاق إعلان المبادئ 1993م الذي كان بين الطَّرفين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وما تَبِعَهُ من اتِّفاقيَّاتٍ بين هذين الطَّرفين، والتي تُسمَّى بمُطلقها اتِّفاقيَّات أوسلو.

ويُعَدُّ قيام الأمريكيّين بوَضْع وطَرْح بنود اتِّفاق مُحضَّرة من قِبَلهم ومُجهَّزة للتوقيع، أمرًا يتعارضُ مع ما هو مُستقرٌّ عليه دوليًّا لمفهوم الاتِّفاق في القانون الدوليّ؛ لأنه – كما هو مُستقرٌّ دوليًّا – لكي يتمَّ الوصول إلى اتِّفاقيَّة لا بُدَّ من قيام أطرافها المعنيَّة بها بالاجتماع معًا والتَّحضير والاتِّفاق

والتَّراضي مُسبقًا على بنود الاتِّفاقيَّة المُقدم على إبرامها وتوقيعها من قِبَلهم؛ فلا تأتي الاتِّفاقيَّة أو المُعاهدة بشكلٍ نهائيٍّ صالحةً للتوقيع من قِبَل الوسيط أو راعي عمليَّة السَّلام الولايات المُتَّحدة، فهذا مُخالِفٌ لما هو مُستقرٌّ عليه دوليًّا بشأن إبرام المُعاهدات والاتِّفاقيات.

وبناءً على ما سبق يمكنُ القولُ: إننا أمام اتِّفاقٍ مُستقبليٍّ يُسمَّى "صفقة" دون أنْ يكونَ أطرافُ هذه الصَّفقة قد وصلوا إلى بنودها بعد التَّفاوُض عليها والوصول لذلك الاتِّفاق، بل هي مُجرَّد شروطٍ من قِبَل الإدارة الأمريكيَّة تفرضُ على الفلسطينيّين بما يُحقِّق التطلُّعات والشروط الإسرائيليَّة في سبيل تحقيق مصلحة الأخيرة ومصالح أمريكا بشكلٍ غير مُباشر.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الإدارة الأمريكيَّة أعلنت في مرَّاتٍ عدَّة أنها ستقومُ بطرح "الصَّفقة"، وقد حدَّدت مواعيدَ لذلك، في خريف 2017م، وشتاء 2018م، وربيع 2018م، وقال العديد من المسؤولين الأمريكيّين: إنَّ هذه الصَّفقة سوف تُطرَح مُنتصف حزيران 2018م، وفي الوقت نفسه قال "فريدمان" سفير أمريكا في إسرائيل: إنها سوف تُطرَحُ خلال الفترة القادمة. (المصري، هاني 2018، ص2)

رغم كثرة التَّصريحات الإعلاميَّة بهذه الصَّفقة، فإنه لم تُعرَض "الصَّفقة" حتى الآن، وفي نظير ذلك تعنَّت رئيس السُّلطة الفلسطينيَّة "محمود عباس" في التواصُل مع أمريكا بعد سياستها المُؤيِّدة للكِيان الإسرائيليّ، أثناء فترة رئاسة "ترامب" والسِّياسةُ الأمريكيَّةُ أضحت تستعينُ بأسلوب "ترامب" في إدارته للأعمال التي وردت في كتابه "فنّ الصَّفقة" "The Art Of The Deal" عام 1987م، ونشرها في عالم السِّياسة (قاعود، يحيى. الجعب، علا. 2018، ص31) ، ومع ذلك استمرَّ الإعلامُ الأمريكيُّ في ترويجه لصفقة القرن". وهذا ما يُثير تساؤلًا جديدًا، وهو: **إن لم يكنْ هناك "صفقة" فما مضامينُ السِّياسة الأمريكيَّة الحاليَّة؟**

المطلب الثالث: أثرُ السِّياسة الأمريكيَّة على الصَّفقة

ربط أحمد الطيبي العضوُ العربيُّ في الكنيست الإسرائيليّ سياساتِ إسرائيل وأمريكا وتلك الصَّفقة قائلًا: "تتبايَنُ المُسمَّيات، وتظلُّ الصَّفقة مُؤامرةً غايتُها إنهاءُ الحلم الفلسطينيّ بدولةٍ مُستقلَّة عاصمتُها القدسُ الشريف"(أحمد الطيبي، 2018)، وسياسةُ أمريكا غايتُها خدمةُ المشروع الإسرائيليّ، الذي يقومُ على التوسُّع والهيمنة على الأراضي الفلسطينيَّة، ومَنْع الفلسطينيّين من الوصول لحلمهم ومُبتغاهم ببناء دولتهم الفلسطينيَّة الحرَّة على حدود الرابع من شهر حزيران لعام 1967م.

كتب "جاك خوري Jack Khoury" في صحيفة "هآرتس Haaretz" الإسرائيليَّة، المعنى الحقيقي لصفقة القرن قائلًا: "إذا كان أيُّ اقتراحٍ يستحقُّ هذه الصِّفة، فهو ما تمَّ طرحُه على طاولة المُفاوضات لمدَّة 18 عامًا، وهو مُبادرة السَّلام العربيَّة عام 2002" (Jack Khoury, Haaretz, 2018)، وأضاف أيضًا: "إنَّ لمُصطلح الصَّفقة تحرُّكًا دراماتيكيًّا يُمثِّل اتِّفاقًا للسَّلام يُنهي الصِّراع بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وفي طريقه إلى السَّلام الشامل في المنطقة، ويكتب عنه التاريخ، ولكن يعلمُ أيُّ شخصٍ نبيهٍ أنَّ هذا ليس ما يقصده الرئيس "ترامب"، إضافةً إلى أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة بقيادة "نتنياهو" غايتُها الحقيقيَّة إضعافُ الحكومة الفلسطينيَّة من خلال تقديم هذه الصَّفقة التي هي عقاريَّة وليست سياسيَّة؛ أي إنَّ الفلسطينيّين سوف يحصلون على فُرَص عمل؛ من أجل كَسْب لقمة العيش والعيش في ظروفٍ أفضلَ في مناطقِ سكنهم، وذلك نظيرَ التخلِّي عن الحلم الكبير بإقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ؛ أي إنه لن يكونَ لهم دولةٌ مُستقِلَّةٌ وعاصمتُها القدسُ أو حقّهم في عودة اللاجئين؛ وعليه فبالنِّسبة للفلسطينيّين، تعني "صفقةُ القرن" أنها نهايةُ الحلم الوطنيّ الكبير لديهم".(Jack Khoury, 2018)

كتب الرئيس "دونالد ترامب في ثمانينيَّات القرن الماضي كتابًا بعنوان "فن الصَّفقة" للحديث عن صفقة القرن، على عكس ما ذهب إليه الأكاديميُّ الرئيس السَّابق للولايات المُتَّحدة "بيل كلنتون Bill Clintion" الذي يُسمِّيها: مُبادرة، والرئيس السَّابق "جورج بوش الابن George W. Bush" الذي يُسمِّيها: خارطة الطريق، والرئيس السَّابق "باراك أوباما Barack Obama" الذي يُسمِّيها بنود مُساعدة.

وعلى ضوء ما سبقَ نجد أنه تتبايَنُ مُسمَّيات الإدارة الأمريكيَّة وفقًا لخلفيَّتها الثقافيَّة والسِّياسيَّة، ولكنْ ما استحدثته سياسة البيت الأبيض هو انتقالها من دعمِ إسرائيلَ وخروجه لحيِّز التطبيق، حيث انتقلت إلى مرحلة تنفيذ السِّياسة الإسرائيليَّة، بل لم يقف دورُ الإدارة الأمريكيَّة على الاكتفاء بالدعم مثل الإدارات السَّابقة، وبالنَّظر لإجراءات وسياسات أمريكا التي اتخذها "ترامب" والتسلسُل الزمنيّ لها سنصلُ إلى نتيجةٍ تهدفُ إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة.

تعتمدُ إدارة أمريكا على المال السِّياسيّ للمشروع الإسرائيليّ، سواء كان بالتَّرغيب أو التَّرهيب، فقد جعلت مدخل التَّسوية الرئيس هو الاقتصاد، وأوضح مُستشار وصهر الرئيس "ترامب" "جاريد كوشنر Jared Kushner" خلال مُقابلةٍ أجْراها مع صحيفة القدس أنَّ مدخل سياسة أمريكا هو المالُ السِّياسيُّ، وقال: "بنود هذه الصَّفقة بين إسرائيل والفلسطينيّين، ولكنها تتضمَّنُ خطةً اقتصاديَّةً من

خلال استثماراتٍ كبيرةٍ تستفيدُ منها مصر والأردن أيضًا"، وأضاف خلال جولته في الشرق الأوسط: "إنَّ العالم العربيَّ يهتمُّ بمطالب الفلسطينيّين، وإنهم يتطلَّعون إلى قيام دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقلَّةٍ وعاصمتها القدس، وأنْ يكونَ هذا الاتِّفاق يضمن للفلسطينيّين العيشَ بكرامةٍ وحريَّةٍ وسلامٍ ويُحقِّق آماله، وأنْ تتوافرَ له فُرص اقتصاديَّة تهدفُ إلى تحسين الوضع الاقتصاديّ" (جريدة القدس، 2018).

هذا الطرحُ الاقتصاديُّ ليس جديدًا، فقد طرحَ "شمعون بيريز Shimon Peres" السَّلام الاقتصاديَّ في كتابه "الشَّرق الأوسط الجديد" عام 1993م، كما أنَّ "كوشنر" أعاد طرحَ الفائدة الاقتصاديَّة في حالة قَبُول السُّلطة الفلسطينيَّة على التَّسوية والمُوافقة على المُتغيّرات الحاليَّة، في السِّياق ذاته قامت الإدارةُ الأمريكيَّةُ بعقد مُؤتمرٍ في واشنطن في شهر آذار لعام 2018م، وذلك من أجل البحث في حلِّ الأزمة الإنسانيَّة في غزَّة، كما قالت حركةُ حماس: إنها مُستعِدَّةٌ للمُوافقة على تنفيذ مشاريعَ إنسانيَّةٍ بعد الاستمرار في تقوية الحصار لمدَّةٍ تَزِيدُ عن اثني عشر عامًا.

كما تسعى إدارةُ "ترامب" من خلال هذا الطَّرح الاقتصاديّ إلى تهيئة مناخٍ سياسيٍّ جديد، إمَّا بالوعد تارةً، أو بالتَّهديد تارةً أخرى الفلسطينيّين، والدول العربيَّة في سبيل مرور إجراءاتها وسياساتها بغاية الوصول لحلٍّ نهائيٍّ يكون هو السبيل الأخير للفلسطينيّين يتمُّ من خلاله إنهاءُ صراعهم القائمُ بينهم وبين الإسرائيليّين على أراضيهم – على أنْ يكونَ المركز الرئيس له قطاع غزَّة هاشم، وأنْ يتبع له مدن الضفة الغربيَّة المعزولة وتنضمُّ المملكة الأردنيَّة له – مَهْمَا كانت الصِّيغة النهائيَّة للحلِّ فهو غيرُ مهمٍّ؛ حيث يسعى لتنفيذ مشروعهم الصهيونيّ التوسُّعيّ ورؤيته للتَّسوية السِّياسيَّة للصِّراع على حساب حقوق الفلسطينيّين وحلمهم بإقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ حرَّة على أرض فلسطين التاريخيَّة.

مُلخَّص المبحث

كانت صفقةُ القرن مُبادرةً سياسيَّةً قدَّمتها الإدارةُ الأمريكيَّةُ بقيادة الرئيس دونالد ترامب لحلِّ النِّزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وقد أعلن عنها في يناير 2020 بعد عمليَّةٍ طويلةٍ من التَّحضير والتَّفاوُض، ولكنها وُوجِهت بِرَفْض شديد من الفلسطينيّين والعديد من الدول العربيَّة.

تمتلكُ الإدارةُ الأمريكيَّة دورًا حاسمًا في التَّسوية السِّياسيَّة للنِّزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وذلك بوصفها وسيطًا وعاملًا رئيسًا في تسهيل عمليَّة السَّلام وتحقيق اتِّفاقٍ شاملٍ بين الأطراف المعنيَّة.

تركَّزت جهودُ الإدارة الأمريكيَّة في صفقة القرن على تقديم رؤيةٍ جديدةٍ للتَّسوية، مع التَّركيز على جوانبَ مُختلفةٍ من النِّزاع، بما في ذلك الحدودُ، والقدسُ، واللاجئون، والأمن.

من خلال رعايتها لصفقة القرن، حاولت الإدارةُ الأمريكيَّةُ تحقيقَ تسويةٍ سياسيَّةٍ دائمةٍ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، فقد تمَّ استقبالُ صفقة القرن برَفْضٍ من قِبَل الفلسطينيّين وبعض الدول العربيَّة، الذين اعتبروها تميلُ لصالح إسرائيل وتتجاهَلُ المطالبَ الأساسيَّة للفلسطينيّين.

تتنوَّعُ آراءُ الباحثين والمُحلِّلين بشأن دور الإدارة الأمريكيَّة ورعايتها للتَّسوية السِّياسيَّة في صفقة القرن، وتحملُ هذه الآراءُ تباينًا في التَّقييمات والتَّحليلات للمُبادرة ونتائجها المُحتملة على السَّاحة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة.

تميَّزتْ صفقةُ القرن برؤيةٍ قائمةٍ على عدَّة نقاطٍ رئيسة:

1. ضمّ إسرائيلَ لبعض المُستوطنات والأراضي الفلسطينيَّة: قبل صفقة القرن، كانت المُستوطناتُ الإسرائيليَّةُ في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة تعدُّ غيرَ قانونيَّةٍ بمُوجب القانون الدوليّ. ومع ذلك، قامت صفقةُ القرن بتمويلها ودعمها كجزءٍ من دولة إسرائيل.
2. الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل: أعلنت الصَّفقةُ عن اعتراف الولايات المُتَّحدة بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وهو قرارٌ أثار جدلًا واسعًا، حيث تعدُّ القدس المُحتلَّة جزءًا من الأراضي الفلسطينيَّة.
3. إنشاء دولةٍ فلسطينيَّةٍ ضمن حدودٍ مُعيَّنة: عَرضت الصَّفقةُ خطةً لإنشاء دولةٍ فلسطينيَّةٍ على أجزاءٍ من الأراضي الفلسطينيَّة، ولكن بشروطٍ وقيودٍ تخصُّ السِّيادةَ والأمن.
4. مُساعدات اقتصاديَّة: وَعَدت الصَّفقة بتقديم مُساعداتٍ اقتصاديَّةٍ كبيرةٍ للفلسطينيّين لتنمية اقتصادهم وتحسين ظروف حياتهم.

تركَّزت الانتقاداتُ حول صفقة القرن على عدم احترامها للمَطالب الفلسطينيَّة الأساسيَّة وعلى التحيُّز الواضح لإسرائيل. كما أدَّت الصَّفقةُ إلى تصاعُد التوتُّرات ورَفْض شديد من الفلسطينيّين والعرب، الذين اعتبروا أنها تُضعف حقوقَ الفلسطينيّين وتُعرقل فرصَ التَّسوية العادلة والشَّاملة.

المبحث الثاني

السِّياساتُ الأمريكيَّةُ وتنفيذُ المشروع الإسرائيليِّ

المطلب الأول: حسمُ "قضايا الحلِّ النهائيّ" وإعادة التَّسوية لنقطة الصفر

إنَّ السِّياسات الأمريكيَّة في الشَّرق الأوسط واضحةٌ وجليَّة، فغايتُها العملُ على إنهاء قضيَّة الفلسطينيّين؛ حيث بدأت بإنهاء قضايا جوهر الصِّراع، بمُوجب إرغام الفلسطينيّين والدول العربيَّة للتَّراضي بالإجراءات والسِّياسات التي تقومُ بها، كما أنَّ التوجُّهات التي تقومُ بها إدارة "ترامب" لتسوية الصِّراع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ، تخضعُ لرغبة إسرائيلَ دون حسابٍ لمصالح أبناء الشعب الفلسطينيّ وحقوقه، حتى وإنْ كانت بعيدةً عن المُجتمع الدوليّ، ولكي تتمكَّنَ إدارةُ "ترامب" من تمرير الصَّفقة التي تُريدها وتصبّ في مصلحة إسرائيل وتعمل على إعادة تلك التَّسوية إلى المربع الأول؛ أي كأنها لم تكن، وذلك بمُوجب القيام بإلغاء جميع الاتِّفاقيات والتفاهُمات التي عُقدت وكانت بين أطراف الصِّراع القائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ولم تُنَفَّذ على مدى خمسٍ وعشرين سنة.

بدأتْ إجراءاتُ إدارة "ترامب" وسياستها من المدينة المُقدَّسة، ففي 6 من شهر كانون أول لعام 2017م، اعترفَ الرئيس "ترامب" بمدينة القدس عاصمةً مُوحَّدةً لإسرائيل، وقام بنقل السّفارة الأمريكيَّة من مقرِّها في مدينة تلّ أبيب إلى مدينة القدس في 14 من شهر أيار لعام 2018م. وبقيام "ترامب" بذلك فَتح المجال أمام بعض الدول الأخرى للاعتراف بمدينة القدس عاصمةً لإسرائيل، في نظير ذلك قامت الإدارةُ الأمريكيَّةُ بإفشال التحرُّك الفلسطينيّ من أجل صدور قرارٍ في مجلس الأمن الدوليّ لمنع أيّ تغييرٍ للوضع القانونيّ في مدينة القدس، فقد استخدمت حقَّ النَّقض "الفيتو" ضد الإدانة لقرار الرئيس "ترامب" بتاريخ 12 كانون أول 2017.(قاعود، يحيى، ص5)

حيث إنَّ البيئة المُتحكِّمة في قرار نقل السفارة من مقرِّها إلى مدينة القدس تتصفُ بقدرٍ من الانتهازيَّة السِّياسيَّة؛ فهي تبيّن تقديراتِه الشخصيَّةَ بتهديد منظومة القيم، مثل الديمقراطيَّة التي تتغنَّى بها أمريكا وإسرائيل، حيث إنها لا يمكنُ أنْ تعكسَ هذه السِّياسات بطريقةٍ ديمقراطيَّةٍ تُحقِّق من خلالها أهدافها السِّياسيَّة. (سالم، علاء. 2018 ص168)

بعد أقلَّ من شهرٍ على قراره بنَقْل سفارة بلاده من تلّ أبيب إلى مدينة القدس، انتقلتْ إدارة الرئيس الأمريكيّ إلى قضيَّة اللاجئين الفلسطينيّين وحقّ العودة، وعملت الإدارةُ على إزالة ملف

اللاجئين، وهذه القضيَّةُ تعدُّ أحدَ أكثر المواضيع الحسَّاسة والصَّعبة في قضايا الحلِّ النهائيّ. وقد قامت بإيقاف نصف الدعم الماديّ الممنوح لوكالة الأونروا، والبالغ حوالي 65 مليون دولار في شهر كانون الثاني 2018م (جريدة الحياة السعوديَّة 2018) ، كما أنها قرَّرت في 31 من شهر آب لعام 2018م، وقفَ تمويلها بشكلٍ كاملٍ عن وكالة الأمم المُتَّحدة للأنوروا.

وتدَّعي إدارةُ الرئيس "ترامب" أنَّ قيام الأونروا بالاستمرار يُسهم في الاستدامة لهذا الصِّراع بين الطَّرفين؛ حيث إنه وفقًا لنصِّ قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، وبالتَّحديد قرار مجلس الأمن (194)، بأنَّ إصرار الفلسطينيّين على حقِّ عودة اللاجئين يتناقضُ بشكلٍ كليٍّ مع يهوديَّة الدولة، وهذا يُؤدِّي إلى تعطيل أيِّ إمكانيَّةٍ تُؤدِّي للوصول إلى تحقيق السَّلام بين طرفَيْ الصِّراع (المركز العربي 2018، ص2) ، حيث بدأتْ اسرائيل فعليًّا بتنفيذ سياساتها في الضفة الغربيَّة والعاصمة المُقدَّسة لإنهاء صفة اللاجئ، وإغلاق المُخيَّمات ومُصادرة الأراضي؛ وذلك على إثر السِّياسات الأمريكيَّة والمُتمثِّلة غايتُها بالوصول إلى تصفية قضيَّة اللاجئين، وقد بثَّت شركة أخبار إسرائيليَّة في 4 من شهر تشرين أول لعام 2018م تقريرًا يكشفُ ويبين عن مُخطَّط يعود إلى بلديَّة الاحتلال في المدينة المُقدَّسة، يهدفُ إلى نزع الأونروا كافة الصلاحيات، وإنهاء خدماتها وغلق جمعيَّاتها وفروعها في مدينة القدس، بما في ذلك المراكز الصحيَّة ومُؤسَّسات خدمات الأطفال، إضافةً إلى ذلك سحب تعريف منطقة شعفاط "كمُخيَّم لاجئين" والعمل على مُصادرة الأرض المُقام عليها مُخيَّم شعفاط (جريدة القدس، 2018).

وبالوقت الذي كانت فيه الإدارةُ الأمريكيَّةُ تقوم بالسعي لحسم أكثر القضايا خطورةً وحساسيةً "قضيَّة القدس، قضيَّة اللاجئين"، وهما من القضايا التي لا يتصوَّرُ أيُّ فردٍ يحملُ الجنسيَّة الفلسطينيَّة أنْ يتنازلَ عنها، أو حتى يُخيَّل إليه ذلك؛ فهذه القضايا تعدُّ لأيِّ فلسطينيٍّ ثوابتَ رئيسة، كما أنه أُجريت مُحادثات وتبادلت الآراءُ بشكلٍ دوريٍّ ومُنتظمٍ حول العديد من القضايا بين شخصيَّاتٍ لها مكانتُها في كلٍّ من الحكومة الإسرائيليَّة وإدارة "ترامب"، سواء كانت هذه المُحادثات أو الآراء تدور بينهم في إسرائيل أو في البيت الأبيض، وهذه الاجتماعاتُ الحاصلةُ بين إسرائيل والإدارة الأمريكيَّة تحملُ في طيَّاتها رسائلَ تطميناتٍ دائمةٍ للكيان، فهي تُؤيِّد سياساتهم ومُخطَّطاتهم على أرض الواقع؛ حيث إنه في اجتماع عضو الكنيست الإسرائيليّ عن حزب "الليكود" "يهودا غليك Yehudah Glick" وقادة المُستوطنين مع السفير الأمريكيّ في إسرائيل "ديفيد فريدمان David Friedman" قال: "لا أرى أيَّ سببٍ لإخلاء المُستوطنات في اتِّفاق سلام" (Jacob Magid 2018) لا يوجد هناك سببٌ لإخلاء

مُستوطنات في إطار اتِّفاق سلام (جريدة The Times Of Israel، 2018)، وقد سبق تلك الاجتماعاتِ بين الطَّرفين إدانةٌ من قِبَل الرئيس الأمريكيّ "ترامب" لقرار مجلس الأمن رقم (2334) المُناهض للاستيطان بكلِّ توجُّهاته (سليمان، فهد، وآخرون 2017، ص16–17).

وتبقى قضيَّةُ الحدود والمياه التي يُسيطر عليها الكيانُ الإسرائيليُّ من قضايا الحلِّ النهائيّ، وقد صرَّح رئيس الحكومة الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" الذي يحتمي بقوَّة الولايات المُتَّحدة – أمام الرأي العامِّ العالميّ بهذا الأمر، حيث قال في خطابٍ ألقاه في مُؤتمر الجاليات اليهوديَّة في أمريكا الذي عُقد في مدينة تلّ أبيب 24 تشرين أول 2018م، إنه: "يجبُ أنْ تبقى الضفَّة الغربيَّة تحت السَّيطرة الأمنيَّة الإسرائيليَّة"، كما قال: "إنَّ الكيانَ الفلسطينيَّ المُستقبليَّ الذي يقبلُ به يتسمُ بأنه يجبُ أنْ يكونَ أقلَّ من دولةٍ وأكثرَ من حكمٍ ذاتيٍّ بشكلٍ بسيط". (جريدة القدس العربي 2018)

المطلب الثاني: إبعادُ القضيَّة الفلسطينيَّة عن المُنظَّمات الدوليَّة

قامت أمريكا بتَرْك عددٍ من المُنظَّمات الدوليَّة كمُنظَّمة الأمم المُتَّحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المُتَّحدة، وذلك من باب حماية الكِيان المُحتلّ، وأيضًا انسحبت من عدَّة مُعاهدات دوليَّة، ختامُها البروتوكول المُلحق لاتِّفاقيَّة فيينا للعلاقات الدبلوماسيَّة لعام 1961م، وهو آخرُ انسحابٍ لواشنطن من الاتِّفاقيَّات مُتعدِّدة الأطراف، وانتقد مُستشار الأمن القوميّ الأمريكيّ "جون بولتون John Bolton" محكمة العدل الدوليَّة، واعتبرها "مسيسةً وغير فعالة"، كما أنه قد أعلن أنَّ الولايات المُتَّحدة سوف تقومُ بمُراجعة كافة المُعاهدات الدوليَّة التي قد تجعلُها مُعرَّضةً للقرارات المُلزِمة الصَّادرة من قِبَل محكمة العدل الدوليَّة (U.S. Withdraws From 2018).

وبدوره قام المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ بالردِّ على "جون بولتون"، وذلك بمُوجب بيانٍ صدر عنه، حيث قام رئيسُ المجلس الوطنيّ سليم الزعنون بتلاوته: "بأنَّ هذا القرار يأتي خلال الخطوات التَّصعيديَّة الأمريكيَّة المُستمرَّة ضد الشَّعب الفلسطينيّ الذي لن يتراجعَ أبدًا مَهْمَا كانت الظروف والأوضاع عن تمسُّكه بحقوقه كاملةً، وفي مُقدِّمة هذه الحقوق حقُّه الأزليُّ في عودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينيَّة المُستقلَّة، وعاصمتُها القدسُ الشريف، كما أنه شدَّد في بيانه هذا على حقِّ الشعب الفلسطينيّ بقيامه بالدفاع عن نفسه والمضيّ بإحالة ملفات الجرائم التي يقومُ بها الاحتلالُ الإسرائيليُّ إلى محكمة الجنايات الدوليَّة" (وفا، 2018).

بعد قيام السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة برفع دعوى على الكيان الإسرائيليّ وتقديمها لدى محكمة العدل الدوليَّة والتي مضمونُها الطَّعن بالقرار الصَّادر عن الإدارة الأمريكيَّة المُتمثِّل بالقيام بنقل سفارتها من مقرِّها في تلِّ أبيب إلى مدينة القدس؛ جاء انسحابُ الولايات المُتَّحدة من البروتوكول الاختياريّ لاتِّفاق فيينا لاحقًا.

ويُعَدُّ القانون الدوليُّ بالنِّسبة لأفراد الشَّعب الفلسطينيّ أحد الوسائل المهمَّة في سبيل مُواجهة السِّياسة الأمريكيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، وفي هذا يقولُ "فيكتور قطان Victor Kattan": إنها ليست بالفكرة السَّهلة أنْ "يُقابل الفلسطينيُّون القوَّةَ المادِّيَّةَ للاحتلال، ومن خلفها قوَّةٌ عظمى كالولايات المُتَّحدة" (Kattan, Victor, Haaretz, Oct 04, 2018).

المطلب الثالث: الضُّغوط السِّياسيَّة والماليَّة على السُّلطة

تعدُّ مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة في نظر الولايات المُتَّحدة حركةً إرهابيَّة، وقد سعتْ الولاياتُ الأمريكيَّةُ إلى إغلاق مكتبة مُنظَّمة التحرير في أمريكا، وذلك كوسيلةِ ضغطٍ على الحكومة الفلسطينيَّة، وفي هذا السِّياق قامت إدارة "ترامب" بوقف المُساعدات الماليَّة عن المُؤسَّسات الفلسطينيَّة، وهي في سبيل ذلك تسعى جاهدةً لمُحاربة أيِّ جهدٍ دبلوماسيٍّ فلسطينيٍّ في الأمم المُتَّحدة وأيِّ تحرُّكٍ على المُستوى الدوليّ. كما أنَّ إدارة الرئيس "ترامب" في شهر أيلول لعام 2018م أعلنت قيامَها بإغلاق بعثة مُنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في واشنطن، وهذا ما أثار العديدَ من ردود الفعل الغاضبة من مسؤولي السُّلطة الفلسطينيَّة، وقد قام بإخطار أفراد البعثة – التي تعملُ كسفارة فلسطينيَّة بحكم الواقع – شهرًا لحزم أمتعتهم ومُغادرة الولايات المُتَّحدة (إيهاب أبو منديل، يحيى قاعود 2018، ص9).

بدوره صرَّح صائب عريقات "أمين سر مُنظَّمة التَّحرير" في بيانٍ صحفيٍّ في العاشر من أيلول لعام 2018م، بأنَّ إدارة "ترامب" ستقومُ بإغلاق المُمثليَّة الفلسطينيَّة في واشنطن، وهذا جزاء لمُواصلتنا العملَ مع محكمة الجنايات الدوليَّة ضدَّ الجرائم الإسرائيليَّة، وستقومُ بإنزال العلم الفلسطينيّ في العاصمة واشنطن، وهذه صفعةٌ جديدةٌ من الإدارة الأمريكيَّة الجديدة بقيادة "ترامب" ضدَّ تحقيق السَّلام والعدالة، ليس ذلك فحسب؛ بل تقومُ الإدارةُ الأمريكيَّة بالابتزاز المُستمرِّ لمحكمة الجنايات الدوليَّة، وتهدِّد بمثل هذا منبرًا قانونيًّا جنائيًّا عالميًّا يعمل من أجل أنْ تتحقَّق العدالة الدوليَّة"(Al-Omari, Ghaith 2018).

مارست الإدارةُ الأمريكيَّةُ على الفلسطينيّين الضَّغط الماليَّ، بقرارٍ من إدارة "ترامب" في شهر آب لعام 2018م، وتمثَّل هذا الضَّغط عن طريق سحبِ أكثرَ من 200 مليون دولار من برامج المُساعدات الإغاثيَّة المُقدَّمة للفلسطينيّين، وجاء في مُذكّرةٍ صدرت عن الوزارة أنَّ هذا القرارَ صدر بعد أنْ قامت إدارةُ الرئيس "ترامب" بمُراجعة المُساعدات المُقدَّمة للحكومة الفلسطينيَّة ومُؤسَّسات الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وذلك في سبيل "ضمان أنْ يتمَّ إنفاقُ هذه الأموال بما يتماشى ويتفقُ مع المصالح القوميَّة الأمريكيَّة" (جريدة الحياة السعوديَّة، 2018)، وقد أقرَّ الكونغرس الأمريكيُّ قانونَ وقف المُساعدات الماليَّة للقوى الأمنيَّة الفلسطينيَّة نهاية شهر أيلول 2018م، ووقَّع الرئيسُ "ترامب" يوم الأربعاء 3 تشرين أول 2018م القانونَ الجديدَ لقطع تلك المُساعدات، وذلك في سبيل الاستمرار لقرارات وقوانين قطع المُساعدات عن السُّلطة الوطنيَّة وقَطْع مُساعدات الولايات المُتَّحدة الماليَّة للأجهزة الأمنيَّة الفلسطينيَّة، ليس هذا فحسب، بل يُعطي هذا القانونُ الجديدُ محاكم الولايات الأمريكيَّة حقَّ مُساءلة أيّ كيانٍ يتلقَّى المُساعدات من الولايات المُتَّحدة (Tibon, Amir 2018).

وقد صرَّحت صحيفةُ "هآرتس" العبريَّة في هذا الصَّدد بأنَّ القانون "يمنحُ محاكم الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة الصَّلاحيةَ في أنْ تستوليَ على أيّ أصولٍ من أيّ جهةٍ تتلقَّى المُساعدة من الولايات المُتَّحدة"، وهذا من شأنه أنْ يُعرِّضَ الحكومةَ الفلسطينيَّةَ إلى دعاوى قضائيَّةٍ مُستقبليَّةٍ تحمل تهمة الإرهاب، كما أنه قد يُؤدّي إلى إفلاسها؛ حيث كانت المحاكمُ الأمريكيَّةُ سابقًا تقومُ برَفْض أيّ دعوى قضائيَّةٍ ضدَّ السُّلطة الفلسطينيَّة، حيث قام مُواطنون أمريكيُّون برفع دعاوى وكانوا قد تعرَّضوا لهجماتٍ في انتفاضة الأقصى في الضفة الغربيَّة؛ وبهذا القانون الجديد تغيَّر الوضع، حيث إنه بمُوجب هذا القانون إنْ قامت السُّلطة الفلسطينيَّة بقَبول المُساعدات الماليَّة من الإدارة الأمريكيَّة، يكونُ بمقدور محاكم الولايات المُتَّحدة أنْ تقبلَ الدَّعاوى التي تقدَّم إليها في هذا الشأن، وتتعاملُ مع قضايا مُشابهةٍ في المُستقبل. (Tibon, Amir, 2018)

يرى خليل شاهين الكاتب والمُحلِّل السِّياسي: أنه تُوجد علاقةٌ قويَّةٌ بين سياسات الولايات المُتَّحدة والمال السِّياسيّ، وذلك بمُوجب مُقابلةٍ صحفيَّةٍ على تليفزيون الغد 25 لشهر آب لعام 2018م، "هناك ضغطٌ مُتزايدٌ على الحكومة الفلسطينيَّة، لكنَّ مفتاحَ أيّ استراتيجيَّةٍ فلسطينيَّةٍ يجبُ أنْ ينطلقَ من فهم المغزى والأبعاد من إلغاء المُساعدات، وهذه الخطوةُ تنطوي على المُفارقة حيث تمنع إدارة

"ترامب" الأموال عن السُلطة في الضفة الغربيَّة، وإعادة توزيعها في غزَّة بما يتطابقُ مع رؤية الولايات المُتَّحدة للحلِّ النهائيّ".

المطلب الرابع: العودةُ للمُفاوضات بعد سلسلة الإجراءات والسِّياسات الأمريكيَّة

حاولتْ إدارةُ "ترامب" التواصُلَ مع السُلطة الفلسطينيَّة وحثَّها على الجلوس على طاولة المُفاوضات، وذلك بعد سلسلة الإجراءات والسِّياسات التي اتَّخذتها الإدارةُ الأمريكيَّةُ، فقد ذكرت صحيفة "يدعوت أحرنوت" أنَّ المسؤولين الإسرائيليّين يشعرون بالقلق ممَّا تُقدِّمه الإدارةُ الأمريكيَّةُ من إغراءاتٍ، وذلك في سياق خطتها للسُلطة في سبيل عودة الأخيرة للجلوس على طاولة التَّفاوُض من جديد، أهمُّها ذكرُ مدينة القدس كعاصمةٍ مُستقبليَّةٍ لدولة فلسطين الجديدة المُستقبليَّة، وقد قال مسؤولٌ إسرائيليٌّ: إنَّ الرئيس "ترامب" يسعى للوصول لاتِّفاق سلام بكلِّ جديَّة، وإذا فقد الجمهوريُّون الحكمَ في الانتخابات النصفيَّة المُقبلة، فقد يقومُ الرئيس "ترامب" بزيادة جهوده الحثيثة والمبذولة في سبيل الوصول إلى حلٍّ للصِّراع القائم بين الإسرائيليّين – الفلسطينيّين؛ حتى يتمكَّن "ترامب" من ترشيح ذاته لولايةٍ ثانيةٍ ليعتبرَ نفسه قدَّم إنجازًا كبيرًا للسِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة (Itamar Eichner. 2018).

قامت إدارة الرئيس "ترامب" – بعد فَرْضها للإجراءات والسِّياسات – بالتَّرويج بأنَّ الطَّرفين الإسرائيليَّ والفلسطينيَّ "سوف يقومان بتقديم تنازُلاتٍ في سبيل الوصول لإتمام عمليَّة السَّلام بينهما، وكتب مبعوثُ الرئيس الأمريكيّ "جيبسون غرينبلات Jason Greenblatt" للتفاوُض تغريدةً على حسابه بالإنجليزيَّة والعربيَّة والعبريَّة على شبكة "تويتر" يوم الأربعاء 15 لشهر آب لعام 2018م، على شكل بيانٍ باسمه، واسم "نيكي هالي Nikki Haley"، "جارد كوشنر"، و"ديفيد فريدمان" قالوا فيه: "الأطراف المعنيَّة – وهم (فلسطين وإسرائيل) – لن يكون لديهم قبولٌ أو رضًا عن المُقترحات الأمريكيَّة عند الإعلان عنها، ولكنه ليس هناك أيُّ طريقٍ آخرَ أمامهما للسَّلام"(جريدة القدس 2018).

هذه التغريدة التي نشرها "غرينبلات" تقول في مضمونها: "لن يرضى أحدٌ (الفلسطينيُّون والإسرائيليُّون) تمامًا عن اقتراحنا، ولكنَّ هذا السبيلَ هو الذي يجبُ أنْ يكونَ إذا كانت الأطرافُ تريد تحقيقَ السَّلام الشَّامل والحقيقيّ، فالسَّلام لا يمكنُ أنْ ينجحَ إلا إذا استند إلى حقائق".

إنَّ قيام الإدارة الأمريكيَّة بتنفيذ السِّياسة الفعليَّة، نتج عنه تسويقٌ للتنازُلات التي يجبُ أنْ يقدِّمَها الطَّرفان للوصول إلى تحقيق السَّلام الدائم والشامل، واعتبار إسرائيلَ أيضًا مُتضرِّرة، وستقدِّم استحقاقًا فيه تنازُلات، إضافةً إلى ما سوف يُقدَّم للفلسطينيّين من مُحفِّزاتٍ اقتصاديَّةٍ وماليَّة سخيَّة،

والعمل على تقليل ما يُواجهه الفلسطينيُّون من مشقَّاتٍ وصعابٍ في قطاع غزَّة هاشم وأراضي الضفة الغربيَّة اليوم، وسبب فشل مُحاولات التَّفاوُض السَّابقة كونها لم تكنْ تُدار بشكلٍ واقعيٍّ.

جديرٌ بالذكر أنَّ قيامَ الإدارة الأمريكيَّة بعرض الإجراءات والسِّياسات الأمريكيَّة نحو القضيَّة الفلسطينيَّة، يأتي ضمن الرؤية الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة الإسرائيليَّة لتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة وفَرْض حلولٍ تضمنُ تحقيقَ المشروع الصهيونيّ التوسُّعي على حساب المشروع الفلسطينيّ، وإنهاء جميع مُطالبات الفلسطينيّين، وهذا ما أطلقوا عليه إعلاميًّا بـ "صفقة"، ولم تُطرَحْ على الطَّرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ بشكلٍ رسميٍّ.

هذا الوضعُ يُثير التساؤُلَ الآتي: **هل تستمرُّ الإجراءاتُ والسِّياساتُ الأمريكيَّة ضد الفلسطينيّين؟ وكيف يمكنُ قراءةُ مُحتوى تلك الإجراءات والسِّياسات في ظلِّ "صفقةٍ" لم تُعلَن بعد؟**

وللإجابة عن التساؤُل المطروح، لا بُدَّ من قراءة مسار راعي عمليَّة السَّلام الرئيس – الولايات المُتَّحدة – لعمليَّة التَّسوية السِّياسيَّة بين الطَّرفين بعد مرور خمسة وعشرين عامًا على اتِّفاقيَّة أوسلو.

ولحلِّ الصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، كان من المُفترَض أنْ تُفضي إليه التَّسوية السِّياسيَّة، إلا أن التحدِّيات الأساسيَّة للفلسطينيّين دامت طوال تلك السنوات لتعنُّت الكيان في إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ على حدود الرابع من حزيران 1967م، وعاصمتُها القدس الشرقيَّة (Shikaki, Khalil, 2018).

اعتبرت مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة – وبالتوافُق مع القوى والفصائل الفلسطينيَّة – أنَّ حلَّ الدولتين المرحليَّ يُحقِّقُ الحدَّ الأدنى من الحقوق الفلسطينيَّة التي لا يمكنُ أنْ يتنازلَ عنها أيُّ فلسطينيٍّ، وبناء المُستوطنات في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة أنهى مُقترح حلّ الدولتين ومُستقبل الدولة الفلسطينيَّة الجديدة؛ لأنه طَوَال مدة التَّفاوُض فإنَّ إسرائيل غيرُ معنيَّةٍ بالتوصُّل لاتِّفاق سلام وَفْق "حلّ الدولتين"، وقامت إسرائيل باتِّخاذ إجراءاتٍ سبيلُها منعُ إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُستقبلًا، واستهدفت المُخطَّطات والسِّياسات الإسرائيليَّة أهاليَ مدينة القدس، والسَّعي نحو ضمِّ أراضي الضفة الغربيَّة، وتهويد الدولة الفلسطينيَّة المُستقبليَّة من خلال "قانون القوميَّة"، كما أنها رَفضت التَّسوية السِّياسيَّة النهائيَّة، وتُفَضِّل إدارتها للصِّراع القائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، فغاياتُها أنْ تفرضَ مزيدًا من السِّياسات والإجراءات على أرض الواقع تجاه الفلسطينيّين.

في ظلِّ كلِّ ما ذُكر تُواصل إدارة "ترامب" مُعاقبةَ السُّلطة الفلسطينيَّة والشعب الفلسطينيّ ومُؤسَّساته؛ بسبب رَفْض السُّلطة التعاطي مع الإدارة ورضاها بالإجراءات والسِّياسات الأمريكيَّة

المفروضة تجاه القدس وحقّ العودة، كما أنَّ هذه الإدارةَ تَستخدم التَّهديد تارةً، والإغراءاتِ الماليَّةَ تارةً أخرى، وذلك كلُّه في سبيل تحقيق مُبتغاها بِقَبُول السُّلطة الوطنيَّة العودةَ من جديدٍ بالجلوس على طاولة التَّفاوُض مع الإسرائيليّين؛ وفقًا لسياسات الإدارة الأمريكيَّة التي تُلغي الحقوقَ التاريخيَّة والسِّياسيَّة للفلسطينيّين في أرضهم.

وردَّ الفلسطينيُّون على ما جاءت به الإدارةُ الأمريكيَّة، بِرَفْض رعاية الولايات المُتَّحدة المُنفردة لعمليَّة السَّلام، وبقَطْع العَلاقات الدبلوماسيَّة معهم؛ حيث إنَّ الفلسطينيّين يرون بأنَّ الخطواتِ الأمريكيَّةَ مُحاولة للحكم بشكلٍ مُسبَقٍ على نتائج مُفاوضات السَّلام بطريقةٍ تَحْرِمُ الفلسطينيّين من حقوقهم، كما أنهم يعتبرون قيام إدارة "ترامب" بمنع تحقيق أيّ سبيلٍ يسعى إلى وصول المُساعدات المُقدَّمة لهم "ابتزازًا". كما اتخذ الرئيسُ الفلسطينيُّ محمود عباس قرارًا بقطع كافة الاتِّصالات مع الإدارة الأمريكيَّة في شهر كانون الأول لعام 2017م بعد فترةٍ قصيرةٍ من الاعتراف الأمريكيّ بالقدس عاصمةً لإسرائيل، كما أعلن الرئيسُ الفلسطينيُّ رَفْضَهُ الانخراطَ والمُشاركة في أيّ خطة سلام مُقدَّمة من إدارة الرئيس "ترامب"، كما أنه شرع في حملةٍ دبلوماسيَّةٍ إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ قويَّة لمُواجهة هذه الإجراءات والسِّياسات التي قدَّمها الرئيس "ترامب" (Al-Omari, Ghaith 2018).

ترفضُ القيادة الفلسطينيَّة سياساتِ وإجراءاتِ إدارة ترامب، حيث قال الرئيسُ الفلسطينيُّ في كلمته التي ألقاها أمام المجلس المركزيّ (29) برام الله 15 لشهر آب لعام 2018م: "إننا أولُ مَن عارضَ صفقة القرن، وسنُواصل مُعارَضَتَها ورَفْضَها حتى تسقط". كذلك أكَّد على مُحاربة "القرارات الأمريكيَّة، والتصدِّي للمُمارسات والضُّغوط الإسرائيليَّة التي تُواصل الاستيلاءَ ومُصادرة الأراضي، والتَّهجيرَ القسريَّ للشعب الفلسطينيّ من مدينة القدس والخان الأحمر" (جريدة الحياة الجديدة 2018).

مع ذلك لم يتبقَّ لإدارة الرئيس "ترامب" أيُّ سبيل ضغطٍ على الفلسطينيّين، فالإدارةُ الأمريكيَّة لم يعُدْ لديها وسائلُ ضغطٍ دبلوماسيٍّ وماليٍّ مُتاحة في نظير ما اتَّخذته هذه الإدارةُ من ضغوطٍ أمريكيَّةٍ بحقِّ الفلسطينيّين إلا أنهم صمدوا، وبقيت القضيَّةُ الفلسطينيَّةُ تلقى دعمًا دوليًّا وتحظى به، بالرَّغم من أنَّ المُجتمعَ الدوليَّ لا يملكُ أيَّ قدرةٍ أو قوَّةٍ لمُواجهة الرئيس "ترامب"، إلا أنَّ السِّياسات الأمريكيَّة – الإسرائيليَّة المُشتركة لم تنتهِ عند هذا الحدِّ؛ فهي تُريد إرساءَ السَّلام في الخارج بدلًا من إرسائه في الداخل.

بعد أنْ باءت ضغوطُ الولايات المُتَّحدة بالفشل من أجل عودة السُّلطة الفلسطينيَّة لطاولة التَّفاوُض؛ سَعَتْ لإقناع العالم العربيّ والدوليّ بأنَّ الفلسطينيّين قبلوا بإجراءاتِ وسياساتِ إدارة "ترامب"، ويقوم الإعلامُ الإسرائيليُّ بالتَّرويج لتطبيع عَلاقاته مع بعض الدول العربيَّة من جهة، وإمكانيَّة الرجوع إلى المُفاوضات بوساطاتٍ عربيَّةٍ من جهةٍ أخرى.

كتبت "سمدار بيري Smadar Perry" في صحيفة "يديعوت أحرنوت": "إنَّ زيارة الزعيمين "نتنياهو" و"عباس" إلى عمان الأسبوع الماضي ليست تصويرًا بالمُحاولة الجديدة لإعادة الطَّرفين إلى طاولة التَّفاوُض من خلال الأسلوب الجديد في حلِّ الصِّراع الفريد في البلاد (سبلا)، وهي وسيلةُ الوساطة بين الطَّرفين" (Smadar Perry. 2018)؛ أي: إنَّ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة وإسرائيل نجحتَا في تحويل بعض أطراف الصِّراع من الدول العربيَّة إلى وسطاءَ بعد زيادة وتيرة التَّطبيع في الآونة الأخيرة مع تلك الدول.

يمكنُ القولُ: إنَّ "صفقة القرن"، أو "صفقة العصر"، أو "الصَّفقة النهائيَّة"، تعني المرحلةَ التي تبغي الولايات المُتَّحدة أنْ تتوصَّلَ إليها قضيَّةُ الفلسطينيّين، حيث إنَّ مضمون هذه الصَّفقة هو إزالة القضايا النهائيَّة التي تتمثَّل في جوهر الصِّراع، وعدّم الاعتراف بقرارات الشرعيَّة الدوليَّة، وفرض سياسةٍ جديدةٍ من قِبَل إدارة "ترامب" وإنهاء حلم الدولة الفلسطينيَّة المُستقلَّة وإنهاء حقِّ العودة، حيث إنَّ هذه الصَّفقة اعتمدت المدخلَ الاقتصاديَّ لحلِّ الصِّراع بدلًا من المدخل السِّياسيّ.

هذا، ويرى أحمد عزم أنَّ زيارة كلٍّ من الإسرائيليّين والفلسطينيّين لمسقط تأتي بعد أقلَّ من عامٍ من القرار الأمريكيّ بشأن مدينة القدس، ومع تعثُّر عمليَّة التَّسوية السِّياسيَّة، وانقطاع كافة اتِّصالات القيادة الفلسطينيَّة مع الولايات المُتَّحدة، وهذا حدثَ بالتَّوازي مع زيارة العديد من الوفود الإسرائيليَّة الرياضيَّة إلى قطر والإمارات، وهذه الزيارةُ أتت بعد يومين من قيام الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس بزيارة مسقط (عزم، أحمد 2018) على الرَّغم من الموقف العربيّ المُعلَن الرافض للتطبيع مع إسرائيل قبل التوصُّل إلى التَّسوية السِّياسيَّة وَفْقَ ما ورد في مُبادرة السَّلام العربيَّة 2002م.

ملخص:

لقد أثَّرت سلسلةُ الإجراءات والسِّياسات الأمريكيَّة المُتعلِّقة بصفقة القرن على إمكانيَّة العودة إلى المُفاوضات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. على مرِّ السَّنوات الأخيرة، اتَّخذت الإدارةُ الأمريكيَّةُ

تحرُّكاتٍ وقراراتٍ مُثيرةً للجدل تتعلَّقُ بالصَّفقة، ممَّا أدَّى إلى توتُّراتٍ وانقساماتٍ في المنطقة، وعدم الثقة في إمكانيَّة تحقيق حلٍّ سلميٍّ.

كانت إحدى السِّياسات الأمريكيَّة المُثيرة للجدل هي نقل السفارة الأمريكيَّة إلى القدس واعتبارها عاصمةً لإسرائيل، وهو ما تسبَّب في ردود فعلٍ قويَّةٍ من الفلسطينيّين والدول العربيَّة. كما قامت الإدارةُ الأمريكيَّة بقَطْع التَّمويل عن وكالة الأمم المُتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) وإغلاق مكتب مُنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في واشنطن.

هذه السِّياساتُ والإجراءاتُ أثَّرت سلبًا على الثقة بين الطَّرفين، وأدَّت إلى تعقيد فُرَص العودة إلى المُفاوضات. ومع ذلك، بعد تغيير إدارة الولايات المُتَّحدة وتولّي الرئيس الأمريكيّ الجديد السُّلطة، قد تكون هناك فرصةٌ للعودة إلى مَسار المُفاوضات وتحقيق تقدُّم في العمليَّة السلميَّة.

من الضروريّ أنْ يتمَّ إعادة بناء الثقة بين الأطراف المعنيَّة وإعادة التأكيد على الالتزام بحلّ الدولتين كأساسٍ للتَّسوية السلميَّة. ويجبُ أنْ تتضمَّنَ أيُّ مُحاولاتٍ لإعادة العمليَّة السلميَّة جهودًا دوليَّةً وإقليميَّةً لتسهيل الحوار وتعزيز الثقة بين الطَّرفين، وتوفير ضماناتٍ للعدل والأمن لكلا الشَّعبين.

لقد كانت مُمارسة الضُّغوط على السُّلطة الفلسطينيَّة من قِبَل الولايات المُتَّحدة لتنفيذ بنود صفقة القرن واحدةً من السِّمات البارزة للإدارة الأمريكيَّة السَّابقة بقيادة الرئيس دونالد ترامب، وكانت صفقة القرن مُبادرةً سياسيَّةً أمريكيَّةً تهدفُ إلى إحلال السَّلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتمَّ طرحُها عام 2020. ومع أنَّ الإدارة الأمريكيَّة قد ادَّعت أنَّ هذه الصَّفقة ستكونُ فرصةً للسَّلام، إلا أنَّ الفلسطينيّين رفضوها منذ البداية، واعتبروها مُحاولةً لتفضيل إسرائيلَ وتجاهُل حقوقهم الوطنيَّة والقانونيَّة.

وقد جاءت الضُّغوط الأمريكيَّة على السُّلطة الفلسطينيَّة في صورٍ مُتعدِّدة، منها:

1. **قطعُ التَّمويل:** قامت الولايات المُتَّحدة بقَطْع التَّمويل عن السُّلطة الفلسطينيَّة ووكالة الأمم المُتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) كجزءٍ من إجراءات العقاب للتَّصعيد الفلسطينيّ ضدَّ صفقة القرن.
2. **الاعترافُ بالقدس عاصمةً لإسرائيل:** اعتبرت السُّلطة الفلسطينيَّة هذا القرارَ خرقًا للقانون الدوليّ وقرارات الأمم المُتَّحدة التي تعترفُ بالقدس كمدينةٍ مُحتلَّةٍ تحت حماية القانون الدوليّ.
3. **ضغوطٌ دبلوماسيَّة:** قامت الإدارةُ الأمريكيَّةُ بمُمارسة ضغوطٍ دبلوماسيَّةٍ على الدول العربيَّة للتأثير على مواقفها من الصَّفقة، وحثّها على دعمها.

4. **التَّهديد بعقوباتٍ:** تهدفُ الضُّغوط الاقتصاديَّة والتِّجاريَّة إلى تحقيق تنفيذ بنود الصَّفقة، حيث تمَّ التلميحُ إلى فَرْض عقوباتٍ اقتصاديَّةٍ على الفلسطينيّين في حالة عدم قَبُولهم الصَّفقة أو رفضها.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه الضُّغوطَ والإجراءاتِ لم تُحقِّقْ تنفيذ بنود صفقة القرن، ولم تُحقِّقْ تقدُّمًا في العمليَّة السلميَّة، بل عملت على زيادة التوتُّر والانقسامات بين الجانبَيْن الفلسطينيّ والإسرائيليّ.

المبحث الثالث

انعكاساتُ صفقة القرن على السَّلام الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ

المطلب الأول: أسبابُ رَفْض الفلسطينيّين "صفقة القرن"

بعد انتظارٍ طويلٍ وترقُّب أبدى الرئيسُ الأمريكيُّ "دونالد ترامب" – خلال المؤتمر الصحفيّ في البيت الأبيض، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" – عن خُطته التي وَعد بها لنشر السَّلام الشَّامل والدائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين والتي أَطلق عليها صفقة القرن.

وتضمَّنت خطة "ترامب" استمرارَ الهيمنة الإسرائيليَّة على أغلب مناطق الضفَّة الغربيَّة ومُدنها التي احتلَّتْها إسرائيل عام 1967، والسَّعي لضمِّ المجموعات الاستيطانيَّة الكبيرة في الضفَّة الغربيَّة إلى الدولة الإسرائيليَّة، وبقاء المدينة المُقدَّسة مُوَحَّدَةً وتحت سيادة إسرائيل.

وتعهَّدت إسرائيلُ بتجميد نشاطها الاستيطانيّ في الضفَّة الغربيَّة والقدس لمدَّة أربع سنواتٍ، وهي الفترةُ التي تمَّ منحُها للفلسطينيّين ليقرِّرُوا الرجوعَ إلى طاولة المُفاوضات مع إسرائيل لتطبيق الخطة (https://www.bbc.com).

لكنْ وحتى قبل أنْ يصلَ "نتنياهو" إلى إسرائيل في طريق عودته من واشنطن، أعلن أنه سيقدِّم اقتراحًا إلى الكنيست الإسرائيليّ لضمِّ مناطق الأغوار التي تعدُّ استراتيجيَّةً بالنِّسبة للإسرائيليّين والمُستوطنات المُنتشرة في الضفَّة الغربيَّة إلى دولة إسرائيل.

وستكونُ عاصمةُ الدولة الفلسطينيَّة الجديدة بمُوجب الخطة عاصمةً تحملُ اسم القدس في أيِّ مكانٍ آخرَ، ولكن ليس القدس نفسها، على سبيل المثال "أبو ديس" وغيرها، وستبقى مدينةُ القدس

الحقيقيَّة تحت سيادة إسرائيل وعاصمتها ، وستكونُ العاصمةُ الفلسطينيَّةُ الجديدة على بعض المناطق من ضواحي القدس الشرقيَّة التي احتلَّتْها إسرائيل عام 1967م.

وفيما يتعلَّق بالمسجد الأقصى، فسوف يتمُّ الحفاظ على الوضع الراهن، وسوف تقومُ إسرائيلُ بحماية أماكن عبادة المُسلمين والمسيحيّين واليهود والدِّيانات الأخرى، وتحتفظُ المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة حسب الخطة بالوصاية الهاشميَّة على الحرم القدسيّ الشريف.

ومن ناحيةٍ اقتصاديَّة، قال الرئيسُ الأمريكيُّ: إنَّ مليون فرصة عملٍ جديدة ستُوفَّر للشعب الفلسطينيّ في حال قَبولهم صفقةَ القرن، كما سيتمُّ تقليلُ مُعدَّلات الفقر إلى النِّصف، هذا بدوره سيُؤدِّي إلى زيادة الناتج القوميّ الإجماليّ للاقتصاد الفلسطينيّ مع توفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشاريع البنية التحتيَّة والاستثمار على مدى 10 سنوات لكلٍّ من دولة فلسطين الجديدة ودول الجِوار من المملكة الأردنيَّة والجمهوريَّة المصريَّة ولبنان.

ولن يكونَ هناك ميناءٌ في غزَّة في تلك المرحلة، وبدلًا من ذلك ستوفِّر إسرائيلُ عبر ميناءَيْ حيفا وأشدود مرافئَ جديدةً لاستيراد السِّلع والموادِّ وتصديرها لصالح دولة فلسطين الجديدة خلال السَّنوات الخمس الأولى، وبعدها يمكنُ للدولة الفلسطينيَّة إقامةُ مرفأ في غزَّة بعد تحقيق المُتطلَّبات الأمنيَّة لإسرائيل، وسيتمُّ ربط قطاع غزَّة بالضفة الغربيَّة عبر ممرٍّ آمنٍ يكون من خلال نفقٍ أو جسر. وتتحدَّثُ الخطة التي تقعُ في 181 صفحة التي نُشرت على موقع البيت الأبيض بعنوان "السَّلام على طريق الازدهار" لأوَّل مرَّةٍ عن موضوع "اللاجئين اليهود"، ويُقصَد بهم اليهودُ الذين عاشوا في الدول العربيَّة قبل إنشاء دولة إسرائيل عام 1948م وهجرة عددٍ كبيرٍ منهم إلى إسرائيل أو غيرها من الدول (إيهاب أبو منديل، يحيى قاعود 2018).

وتقول الوثيقةُ: إنَّ الصِّراع العربيَّ الإسرائيليَّ أوجد عددًا مُتساويًا تقريبًا من اللاجئين الفلسطينيّين واليهود، وتؤكِّد أنَّ اليهود الذين تَركوا الدول العربيَّة فرارًا منها عانَوْا مثل أقرانهم الفلسطينيّين.

وتؤكِّد الوثيقة رفضَ أيِّ حقٍّ في عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى إسرائيل وإلغاء مبدأ التَّعويض، ويكون لكلِّ لاجئٍ فلسطينيٍّ غير حاصلٍ على جنسيَّة البلد التي يُقيم بها حاليًّا ثلاثة خيارات: العودة إلى الدولة الفلسطينيَّة الجديدة أو مَنْحه حقَّ الاستقرار والحصول على المُواطنة والجنسيَّة في البلد الذي يُقيم فيه حاليًّا بشرط قبول ذلك البلد أو إدراجه ضمن البرنامج المُقترَح لتوزيع اللاجئين

الفلسطينيّين على الدول الأعضاء في مُنظَّمة التعاوُن الإسلاميّ التي ترغبُ في استضافة لاجئين، بحيث تقبلُ كلُّ دولةٍ استيعابَ خمسة آلاف لاجئ بشكلٍ سنويّ، وعلى مدار عشرة أعوام.

المطلب الثاني: الخلفيَّة التاريخيَّة لصفقة القرن وتَبِعاتها على السِّياسة العالميَّة

يُقصَد "بصفقة القرن" الوصولُ إلى نتيجةٍ للصِّراع العربيّ مع إسرائيل؛ باعتبار احتلال فلسطين (قضيَّة القرن)، وأنَّ الصَّفقة إذا ما تمَّت استحقَّت لقب (صفقة القرن)، وقد مرَّ قرنٌ (100 عام) على الاتِّفاقيَّة السِّريَّة التي وقَّعتها الدولتان الاستعماريَّتان الرئيستان للمنطقة العربيَّة حينها – بريطانيا وفرنسا – والتي تمَّ بمُوجبها تقاسُم التركة العثمانيَّة بعد الهزيمة التي لَحِقَتْ بها في الحرب العالميَّة الأولى، وتمَّ تعريفُها فيما بعدُ باتِّفاقيَّة (سايكس – بيكو) في العام 1916م، والتي كان هدفُها الرئيس السيطرةَ على فلسطين بعد انتهاء الخلافة العثمانيَّة وتقسيم المنطقة العربيَّة إلى كنتونات سياسيَّة، وكذلك بعد مرور مئة عامٍ على وعد بلفور، الذي يعدُّ الخطوةَ الرئيسةَ التي اتَّخذها الغربُ لإقامة الوطن القوميّ لليهود على الأرض الفلسطينيَّة، وقد تعهَّدت فيها حكومةُ بريطانيا بإقامة دولة إسرائيل لليهود في فلسطين.

ومن الجدير ذكرُه أنَّ صفقة القرن تمَّ تداولُها من قبلُ خلال المُفاوضات التي تمَّت خلال فترة رئاسة "أولمرت"، لكنها لم تلقَ الصدَّى الذي لاقته في عهد "دونالد ترامب"، ويُعزى ذلك إلى شخصيَّة الرئيس الأمريكيّ والخلفيَّة الاقتصاديَّة، والخطاب الشَّعبي والتغيُّرات التي مرَّ بها الشرقُ الأوسط والدول العربيَّة، والتي أغْرَتْ الإسرائيليّين وزادت أطماعَهم للمُطالبة بتطبيع العَلاقات مع الدول العربيَّة قبل التوصُّل إلى سلامٍ مع الفلسطينيّين.(الصفاري، مطهر 2017، ص3)

وتأتي كلُّ هذه المُحاولات لتطبيق صفقة القرن في ظلِّ انعدام وتوقُّف المُفاوضات بشكلٍ كاملٍ بين الطَّرفين منذ عام 2014م، إضافةً إلى أنَّ المنطقة العربيَّة شَهِدَتْ صراعاتٍ مُتغيّرةً وحروبًا إقليميَّةً في أكثرَ من مكان، وبالتالي لم يَعُدْ الصِّراعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ هو الوحيد في المنطقة والذي يعدُّ أولويَّةً لتلك الدول، حيث اختلفت الأولويَّات واتِّجاهات المخاطر لتلك الدول بما أثَّر تأثيرًا واضحًا على القضيَّة الفلسطينيَّة، وتراجَعَ الاهتمام بها بعد أنْ كانت القضيَّةَ الأولى لتلك الدول، فأصبح لكلِّ دولةٍ همُّها الداخليُّ الذي يشغلُها.

بعد أسبوع من الإعلان عن صفقة القرن، لم تخرجْ أيُّ أصواتٍ فلسطينيَّةٍ مُؤيّدة لتلك الخطة التي أُعلِن عنها في 28 كانون الثاني (يناير) 2020م، تحت عنوان "صفقة القرن"، سواءً بشكلٍ علنيّ

أو بشكلٍ سِرّيٍّ، وعارضَ الرأيُ العامُّ في فلسطين بشدَّةٍ صفقةَ القرن التي تدعو الجانبين للجلوس إلى طاولة المُفاوضات، وعليه من شأن إدارة "ترامب" أنْ تستفيدَ من المسائل المطروحة على محمل الجد، مع تركيزها بشكلٍ خاصٍّ على السبب الرئيس لمُعارضة الفلسطينيّين بشكلٍ شديدٍ لصفقة القرن (المصري، هاني 2018، ص85).

كان السببُ الرئيس للردِّ الفلسطينيّ بهذه الطريقة على الصَّفقة، هو أنَّ الفلسطينيّين كان لديهم أملٌ بِطَرْح مسارٍ لتعديل الخطة نفسها وطريقة إعدادها، كي تُحقِّقَ هذه الخطةُ مسارًا واضحًا للسَّلام، لكنَّ هذه الخطة كانت بمثابة إخفاق بالنِّسبة للفلسطينيّين، وتوقَّعُوا تعديل الخطة وصياغتها لتكونَ نقطةَ بداية مقبولة من الطَّرفين، وهذا يتطلَّبُ قياداتٍ شجاعةً لديها نوايا حسنةٌ تجاه بعضها الآخر، وكذلك لديهم رغبةٌ في تغيير الواقع.

لسوء الحظ أنَّ الصَّفقة بصيغتها الحاليَّة تفتقرُ إلى هذا العنصر المهمّ، وأنَّ الخطة كان يُعَدُّ لها منذ أعوام، وأنها ليست وليدةَ اللحظة، ولم يتمّ إطْلاعُ أيّ فلسطينيٍّ على فحواها أو مُكوِّناتها، وهذا جعلهم يشعرون بإهانةٍ ومذلَّة، وعلى نحوٍ مُماثلٍ كان عددٌ كبيرٌ من الإسرائيليّين – سواءٌ على مُستوى القيادات أو المُؤسَّسات أو الخبراء – على اطِّلاعٍ مُستمِرٍّ على مُجريات الصَّفقة، وهذا ما كشفه "ترامب" خلال إعلانه عن "صفقة القرن" في واشنطن.

اعتبر الفلسطينيُّون حضورَ القادة الإسرائيليّين وبعض سفراء الدول العربيَّة، وغيابَ التَّمثيل الفلسطينيّ الكامل، دعوةً للدول العربيَّة للتخلّي عن الفلسطينيّين ودعم الإسرائيليّين، وليست دعوةً لإعادة بناء الثقة والعودة إلى طاولة المُفاوضات، وفي ظلِّ المنحى الإقليميّ المُتغيِّر في الفترة الأخيرة للتَّركيز على مسائلَ أخرى، يخشى الفلسطينيُّون من التَّهميش لدعوتهم إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ لأرضهم وإقامة دولتهم الفلسطينيَّة (شراب، ناجي صادق 1976، ص2–4).

واقعيًّا، يَعتبر الفلسطينيُّون أنَّ هذه الصَّفقة مُحَصِّلةُ مُفاوضاتٍ واتِّفاقيَّاتٍ مُختلفةٍ بين "يهود إسرائيل" و"يهود أمريكا"، وحقيقةً إنَّ "جاريد كوشنر" هو الراعي الرئيس لهذا الاتِّفاق والتَّفاوُض، وكذلك مهندس رئيس لها، وعمومًا لا يرى الفلسطينيُّون أيَّ اهتمامٍ بشكلٍ موضوعيٍّ من جانب "كوشنر"، فهو – من وجهة نظرهم – يُظهر التقديرَ الكبيرَ والاحترامَ للإسرائيليّين، وفي الوقت نفسه يزدري الفلسطينيّين بشكلٍ مُتعمَّد (Yale, William 1986, P.399).

أمَّا المسألةُ المهمَّةُ الأخرى – ناهيك عن عدم إشراك الفلسطينيّين في المُفاوضات – فهي أنَّ الصَّفقة تُظهر عدمَ الأخذ برأي الفلسطينيّين أو تحقيق مَطالبهم وأحلامهم، وبدلًا من التَّركيز على نتيجةٍ تخدمُ مصلحة الطرفين وتُحقِّق مطالبَهم، قدِّم واقع أطر الصَّفقة الأوليَّة الذي اعتبره الفلسطينيُّون هزيمةً وإذلالًا لهم وفوزًا كبيرًا للإسرائيليّين، بطريقةٍ تُشعِرُ الفلسطينيّين بأنَّ قبولَ هذه الصَّفقة سيكون إعلانًا للاستسلام والتنازُل عن حقوقهم المشروعة، وليس عرضًا للسَّلام العادل والمُتوازن بين الطَّرفين (شريف، حسين 2003 ص500).

والحقيقةُ هي أنَّ الصَّفقة الحاليَّة تُلغي حقَّ الفلسطينيّين في إقامة دولتهم وإنهاء الاحتلال والحصول على الدولة الفلسطينيَّة المنشودة التي تتمتَّعُ بالاستقلال والحريَّة وتُعزِّز هُويَّتَها الوطنيَّة، وتشترطُ إقامةَ دولةٍ فلسطينيَّةٍ ضمن حدودٍ تضعُها إسرائيل وليس حسب اتِّفاقيات الشرعيَّة الدوليَّة، وتتعارضُ الصَّفقة مع بنود مُبادرة السَّلام العربيَّة للعام 2002م التي وافقت عليها جامعةُ الدول العربيَّة، وهي تعدُّ الوثيقةَ الأفضلَ لتحقيق المطالب الفلسطينيَّة وتحقيق الحلم الفلسطينيّ بإقامة الدولة (Charles D. Smith 1992, P144). إنَّ مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينيَّة مطلبٌ فلسطينيٌّ وعربيٌّ، فقد سبق أن اعترفت "السُّلطة الفلسطينيَّة" بدولة إسرائيل، وهذه الصَّفقة تتطلَّبُ أيضًا من حركة حماس الاعترافَ بدولة إسرائيل ووجودها من أجل العودة إلى المُفاوضات المُباشرة، أي إنَّ الاعترافَ المُتبادَل من أهمِّ بنود الصَّفقة الرئيسة، لكنها تسمحُ ضمنًا بعدد من الظروف، حيث ستكونُ إسرائيلُ غيرَ مُلزَمةٍ بالاعتراف بالدولة الفلسطينيَّة.

ومن خلال هذه البنود فإنَّ فُرَصَ إقامة الدولة الفلسطينيَّة تصبحُ ضعيفةً، والصَّفقة بشكلها الحاليّ تنتهكُ قواعدَ القانون الدوليّ والقرارات الأمميَّة المُتعلِّقة بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وتتناقَضُ مع "إعلان المبادئ" للعام 1993م، وكذلك "اتِّفاقيات أوسلو"، إلى جانب إطار العمل الدائم الذي يحظرُ الضمَّ بشكلٍ أحاديّ الطرف، كما حدَّدت الخطةُ ضمنًا مسارًا جديدًا بعيدًا عن حلِّ الدولتين الذي يعتبر الحلَّ المقبول فلسطينيًّا وعربيًّا ودوليًّا للصِّراع بين الطَّرفين (سلمان، حسن 2007، ص41). أمَّا بالنِّسبة لأهمِّ قضايا الصِّراع بين الطَّرفين، فهي تقدِّم إطارَ عمل يستحيلُ على أيِّ فلسطينيٍّ القبولُ بالخطة بشكلها الحاليّ؛ فهي تعطي إسرائيلَ الحقَّ في السِّيادة الكاملة على مدينة القدس، وهذا يرفضُه الفلسطينيُّون جملةً وتفصيلًا، وكذلك شرعنة المُستوطنات الإسرائيليَّة المُنتشرة بالضفَّة الغربيَّة، وهذا يعدُّ انتهاكًا للقانون الدوليّ والشرعيَّة الدوليَّة.

وتَعتبر هذه الخطةُ أنَّ القدسَ مُوحَّدة عاصمة لإسرائيل، وبالتالي تَحْرِمُ هذه الخطةُ العربَ الفلسطينيّين الساكنين في القدس من تحقيق آمالهم التاريخيَّة وحلمهم، وتعارُض المُجتمع الدوليّ عامَّةً الذي يعتبر أنْ تكونَ القدس الشرقيَّة عاصمةً مُستقبليَّةً للدولة الفلسطينيَّة (الفاضي، جمال خالد 2018، ص73) ، وعلى الرَّغم من أنَّ الخطة تتناول مواضيعَ رئيسةً دينيَّة، فإنها لا تعترفُ بالحقّ في السِّيادة على الأماكن الإسلاميَّة المُقدَّسة، وخاصَّةً المسجد الأقصى ثالث أقدس المواقع في الإسلام؛ حيث إنَّ هذه الأماكن تخضعُ حاليًّا للوصاية الأردنيَّة الهاشميَّة، لكنَّ الخطة تقترحُ أنْ تتمكَّن جميعُ الأديان من الصَّلاة في هذا المسجد الأقصى، وهذا ما أثار الجدلَ إلى حدٍّ كبيرٍ في تغيير الوضع الراهن، وهذا ما يخشاه الفلسطينيُّون من أنْ يُشجِّعَ اقتراحٌ مُماثِلٌ الإسرائيليّين على الاستيلاء على المسجد الأقصى بهدف بناء الهيكل المزعوم (شاش، طاهر، 1995، ص37). وإضافةً إلى انحيازٍ واضحٍ لمصلحة تطلُّعات إسرائيل حول نقاط التَّفاوُض الرئيسة تلك، فإنَّ شرعيَّة الصَّفقة لسياسات إسرائيل المُستمرَّة المُتعلِّقة بضمِّ الضفَّة بشكلٍ غير قانونيٍّ من أجل تعزيز سيطرة إسرائيل في الضفة الغربيَّة تجعل الصَّفقة مُنحازةً إلى إسرائيلَ بشكلٍ واضحٍ، وهذا ما لمسه الفلسطينيُّون؛ فهذه الصَّفقة في داخلها تُروِّجُ وتؤيِّد الأيديولوجيا المُتطرِّفة للصِّراع المُسلَّح العنيف؛ وبناءً على ذلك فهي ليست مُصمَّمةً لتعزيز الاعتدال ضمن الواقع الفلسطينيّ، وهذا ما تصبو إليه المُفاوضات المُباشرة من أجل الوصول إلى حلٍّ للصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ (Michael C Hudson 1996, P311)، وبناءً عليه فإنه إذا تمَّت الصِّياغة لصفقة القرن بطريقةٍ تدعو الفلسطينيّين إلى رَفْضِها فإنها تكونُ قد حقَّقت هدفَها.

نخلصُ من ذلك إلى أنَّ الإدارة الأمريكيَّة لا تمتلكُ "صفقة" تسوية جاهزة البنود لِعَرْضها على الطَّرفين، ويتضحُ ذلك من خلال تصريحات الإدارة الأمريكيَّة المُتناقضة حول إعلان الصَّفقة تارةً، وتأجيلها لتعديل الصِّياغة تارةً أخرى، بالرَّغم من أنَّ مفهوم "الصَّفقة" من ناحيةٍ إعلاميَّة هي رؤية الإدارة الأمريكيَّة – "ترامب" لإنهاء الصِّراع بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين (شرعان، د. عمار 2018، ص177).

فيعدُّ التَّعقيد الحاليُّ للصِّراع ناتجًا عن مُخالفات قرارات الشرعيَّة الدوليَّة والاتِّفاقيَّات المُوقَّعة بين الأطراف، وليس في مضمون القرارات والاتِّفاقيَّات، حتى تُقدِّم الإدارةُ الأمريكيَّةُ تسويةً سياسيَّةً جديدةً بعد فَرْض إجراءاتٍ وسياساتٍ تهدفُ إلى التخلُّص من ملفات "الحلّ النهائيّ" تحت مُسمَّى "الصَّفقة". كما تعدَّتْ الولاياتُ المُتَّحدة في عهد "ترامب" مرحلةَ الدعم والوقوف في صفِّ إسرائيل لتصلَ

إلى مرحلة الشَّراكة مع الإسرائيليّين في تنفيذ مُخطَّطهم الاحتلاليّ الداعي إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة، وذلك رغم إعلانها التوجُّهَ لحلِّ الصِّراع القائم.

هذا، وإنَّ مُواصلة الولايات المُتَّحدة تحرُّكَها لمصلحة الإسرائيليّين لا يعني تطبيقَ هذه الصَّفقة بصيغتها الحاليَّة الواضحة الرؤية، وأنها استمراريَّةٌ مُتراكِمةٌ لمصلحة إسرائيل؛ فالحلولُ الإنسانيَّة تُطرَح بمُقابلٍ سياسيٍّ، لذلك تسعى الحكومةُ الإسرائيليَّةُ إلى مُراكمة المكاسب وصولًا إلى تسويةٍ تقبلُ بها المنطقة العربيَّة والفلسطينيُّون بعد إضعافهم ومُحاصرتهم؛ لذا أصبحت مُواجهة هذه الصَّفقة مطلبًا عربيًّا وفلسطينيًّا وضروريًّا؛ حتى لا تستمرَّ الإدارةُ الأمريكيَّةُ في التخلُّص من ملفات الحلِّ النهائيّ، ومن ثم القضاء على حلم كلِّ فلسطينيٍّ بإقامة دولته الفلسطينيَّة المُستقلَّة.

خاتمة

لِفَهْم جذور صفقة القرن وتَبِعَاتها على السِّياسة العالميَّة؛ يجبُ النَّظر إلى السِّياق التاريخيّ والسِّياسيّ الذي أدَّى إلى ظهور هذه المُبادرة. فهناك عدَّة جذورٍ تاريخيَّةٍ لصفقة القرن وتأثيرها على السِّياسة العالميَّة، منها:

1. التوتُّرات الإسرائيليَّة الفلسطينيَّة المُستمرَّة: منذ تأسيس إسرائيل في عام 1948، تُعاني المنطقةُ من توتُّراتٍ وصراعاتٍ مُستمرَّةٍ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتتعلَّق الجذور التاريخيَّة لهذا النِّزاع بالقضايا الأرضيَّة والحقوقيَّة والدينيَّة والسِّياسيَّة.
2. مُحاولات السَّلام السَّابقة: شهدت المنطقةُ العديدَ من المُحاولات للتوصُّل إلى حلٍّ سلميٍّ للنِّزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. ومع ذلك، فَشِلَتْ هذه المُحاولات في تحقيق تسويةٍ دائمةٍ وشاملة.
3. تغيُّرات في العَلاقات الإقليميَّة والدوليَّة: تأثَّر النِّزاعُ الفلسطينيُّ الإسرائيليُّ بتغيُّرات في العلاقات الإقليميَّة والدوليَّة؛ بسبب ظهور تحالُفاتٍ جديدةٍ وتغيُّر الديناميكيَّات السِّياسيَّة في الشرق الأوسط، ممَّا أثَّر على الجهود الدوليَّة لحلِّ النِّزاع.

ويمكنُ تلخيصُ تأثير صفقة القرن على السِّياسة العالميَّة في عدَّة نقاط:

1. تحوُّل القضيَّة الفلسطينيَّة إلى أولويَّةٍ ثانويَّة: أدَّت صفقةُ القرن إلى تحويل الانتباه الدوليّ والتركيز على قضايا أخرى في المنطقة، ممَّا جعل قضيَّة الفلسطينيّين أقلَّ أهمِّيَّةً في بعض الأوساط الدوليَّة.

2. التأثير على العَلاقات الإقليميَّة: تسبَّبت صفقةُ القرن في تحوُّل العَلاقات الإقليميَّة في الشرق الأوسط، وكانت بعض الدول العربيَّة والإسلاميَّة في موقفٍ مُحرجٍ بين دعم حقوق الفلسطينيّين ومصالحها الإقليميَّة.
3. تحدّيات المصالح الأمنيَّة والاستقرار: فقد تُؤثّر صفقة القرن على الاستقرار والأمن في المنطقة، مع احتمال زيادة التوتُّرات والصِّراعات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين.
4. التأثير على النظام الدوليّ: قد تُؤثّر صفقة القرن على النظام الدوليّ والمبادئ القانونيَّة الدوليَّة المُتعلّقة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وذلك بالنَّظر إلى الجوانب القانونيَّة والقضائيَّة المُرتبطة بالصَّفقة.

هذا، وإنَّ تقدير تأثير صفقة القرن على السِّياسة العالميَّة ما زال قيدَ النِّقاش والتَّقييم، ومن المهمّ مُراقبة التطوُّرات القادمة والجهود الدوليَّة لتحقيق التَّسوية السِّياسيَّة في المنطقة.

نتائج البحث

1. تأكيد القضيَّة الفلسطينيَّة: أثارتْ صفقةُ القرن الاهتمامَ العالميَّ بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وأكَّدت أهمّيَّة إيجاد حلٍّ دائمٍ وعادلٍ للصِّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ.
2. توتُّر العلاقات الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة: أدَّت صفقةُ القرن إلى تصاعُد التوتُّرات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتعثُّر المُفاوضات وعمليَّة السَّلام.
3. تقوية الموقف الإسرائيليّ: تعزَّزت مواقفُ إسرائيل بعد صفقة القرن، وزاد إصرارُها على المطالب الأمنيَّة والسِّياسيَّة التي تؤكِّد على الحفاظ على أمنها وسيادتها.
4. تقسيم الدعم العربيّ: تسبَّبت صفقةُ القرن في تقسيم الدعم العربيّ للقضيَّة الفلسطينيَّة، حيث أعربت بعضُ الدول عن دعمها للصَّفقة، بينما رفضَتْها الأخرى، ممَّا يَزِيدُ من التَّعقيدات وصعوبة التوصُّل إلى حلٍّ سلميٍّ.
5. زعزعة استقرار المنطقة: تسبَّبت صفقةُ القرن في زعزعة استقرار المنطقة، حيث تصاعدت التوتُّرات والمُواجهات العسكريَّة بين الأطراف المُتصارعة.
6. تعزيز الاحتلال الإسرائيليّ: أظهرتْ الدِّراساتُ تعزيز صفقة القرن للوضع القائم للاحتلال الإسرائيليّ وتمتُّعه بالشرعيَّة الدوليَّة، ممَّا يُهدّد حقوقَ الفلسطينيّين ويُعرقل إقامةَ دولتهم المُستقلَّة.

7. تقليل فرص الحلِّ الثنائيّ: أشارت الدِّراساتُ إلى أنَّ صفقة القرن قد أدَّت إلى تقليل فرص التوصُّل إلى حلٍّ ثنائيٍّ عبر المُفاوضات المُباشرة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين.
8. زيادة الانقسام الفلسطينيّ: أثَّرت صفقةُ القرن في زيادة الانقسام الفلسطينيّ بين السُّلطة الفلسطينيَّة وحركة حماس، ممَّا يَعُوقُ جهودَ تحقيق الوحدة الفلسطينيَّة والعمل المُشترَك في مُواجهة التحدِّيات.
9. تعزيز المُستوطنات الإسرائيليَّة: تُشير الدِّراساتُ إلى أنَّ صفقة القرن قد تُعزِّزُ النشاطَ الاستيطانيَّ الإسرائيليَّ في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة وتُعرقل فرصَ تحقيق السَّلام.
10. تدهوُر العَلاقات الفلسطينيَّة الأمريكيَّة: أدَّت صفقةُ القرن إلى تدهوُر العَلاقات بين الفلسطينيّين والولايات المُتَّحدة، حيث قامت الإدارةُ الأمريكيَّةُ بسلسلةٍ من الإجراءات التي أثَّرت سلبًا على الثقة والتعاوُن بين الجانبين.
11. تأثير الرَّفض الدوليّ: أشارت الدِّراساتُ إلى أنَّ رفض العديد من الدول العالميَّة لصفقة القرن يعكسُ تأييدَها لحقوق الفلسطينيّين ويُضعف شرعيَّة الصَّفقة وقدرتَها على التَّنفيذ.
12. اتِّجاهات الرأي العامِّ العربيّ: أظهرت الدِّراساتُ تبايُنًا في اتِّجاهات الرأي العامِّ العربيّ تجاه صفقة القرن، حيث تراوحتْ بين الرَّفض الشَّامل والتأييد المشروط.
13. تعقيدات المسار السلميّ: أثَّرت صفقةُ القرن على تعقيدات المسار السلميّ وتنفيذ اتِّفاقيات وخُطط السَّلام السَّابقة، ممَّا يَزِيدُ من صعوبة تحقيق حلولٍ مُستدامة.
14. القضيَّة القانونيَّة والأخلاقيَّة: توصَّلت الدِّراساتُ إلى أنَّ صفقة القرن تُثير قضايا قانونيَّةً وأخلاقيَّةً مُتعدِّدة، مثل حقوق اللاجئين الفلسطينيّين وحقّ تقرير المصير.
15. تأثير الدول الإقليميَّة: أثَّرت صفقةُ القرن على دور الدول الإقليميَّة وتوازُنات القوى في المنطقة، وزادت من التوتُّرات بين الأطراف المعنيَّة، وعمَّقت الانقساماتِ الإقليميَّة.

التوصيات

1. إجراءُ تحليلٍ شاملٍ لصفقة القرن وفَهْم تفاصيلها ومضامينها من خلال دراسة وتحليل الوثائق والمعلومات المُتاحة، ودراسة الأبعاد السِّياسيَّة والقانونيَّة للصَّفقة، وتحديد تأثيرها على حقوق الفلسطينيّين والإسرائيليّين.

2. تحليلُ تأثير الصَّفقة على العمليَّة السِّياسيَّة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، وتقييمُ فُرَص التوصُّل إلى حلٍّ سلميٍّ.
3. دراسةُ تأثير الصَّفقة على العَلاقات الإقليميَّة، وتقييمُ تأثيرها على استقرار المنطقة.
4. تحليلُ التحدِّيات الأمنيَّة المُحتملة التي يمكنُ أنْ تنشأَ نتيجةً للصَّفقة، وتوصيات للتعامُل معها.
5. دراسةُ تأثير الصَّفقة على الاقتصاد الفلسطينيّ وتقييم تأثيرها على مُستقبل فرص العمل والتَّنمية.
6. تحليلُ تأثير الصَّفقة على عمليَّة المُصالحة الفلسطينيَّة الداخليَّة، ودور الفصائل الفلسطينيَّة في تنفيذها.
7. دراسة دور المُجتمع الدوليّ والمُنظَّمات الدوليَّة في دعم عمليَّة السَّلام وتوصيات لتعزيز هذا الدور.
8. تحليل الخطابات السِّياسيَّة والإعلاميَّة المُتعلِّقة بالصَّفقة وتقييم تأثيرها على مسار السَّلام.
9. دراسة آليَّات التَّفاوُض والتواصُل بين الأطراف المعنيَّة وتقييم فاعليَّتها وتحديد النقاط التي يمكنُ تحسينُها.
10. تحليلُ دور القوى الإقليميَّة والدوليَّة في صفقة القرن، وتوصيات لتعزيز التعاوُن والتَّنسيق بينها.
11. دراسةُ تأثير الصَّفقة على الحركة الدوليَّة لدعم حقوق الفلسطينيِّين، وتوصيات لتعزيز هذه الحركة.
12. تحليلُ التأثير الثقافيّ والاجتماعيّ للصَّفقة وتقييم تأثيرها على الشَّعبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ.
13. دراسة الدروس المُستفادة من التجارِب السَّابقة لعمليَّات السَّلام، وتوصيات لتحسين العمليَّة وزيادة فُرَص النجاح.
14. تحليل تأثير الصَّفقة على القضيَّة القوميَّة الفلسطينيَّة وتحديد سُبل تعزيز الوعي القوميّ والمُشاركة السِّياسيَّة.
15. دراسة دور المُجتمع المدنيّ والشَّباب في دعم عمليَّة السَّلام، وتوصيات لتعزيز مُشاركتهم.
16. تحليل التأثير الاقتصاديّ والاجتماعيّ للصفقة على الدول العربيَّة، وتوصيات لتعزيز التعاوُن الاقتصاديّ والتَّنمية المُشترَكة.
17. دراسة تأثير الصَّفقة على القضيَّة الإسلاميَّة، وتوصيات لتعزيز الوَحْدة والتضامُن الإسلاميّ.

18. تحليل تأثير الصَّفقة على العَلاقات الثنائيَّة بين الدول العربيَّة وإسرائيل، وتوصيات لتعزيز التعاوُن وتحقيق السَّلام.

19. دراسة دور المُجتمع الأكاديميّ والبحثيّ في تحليل صفقة القرن، وتوصيات لتعزيز الأبحاث والنِّقاشات حولها.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربيَّة

1. الصفاري، مطهر (2017م): "**فلسطين – صفقة القرن التحدِّيات والفرص**"، مركز الفكر الاستراتيجيّ للدِّراسات، بيروت.
2. الظفيري، فارس (2012): "**إبرام المُعاهدات الدوليَّة وتطبيقها في النظام القانونيّ الكويتيّ**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشَّرق الأوسط، عمَّان، الأردن.
3. المركز العربي (2018): "**أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا"** وخلفياته، تقدير موقف وحدة تحليل السِّياسات في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، قطر.
4. المسيري، عبد الوهاب (2002م): "**مقدِّمة لدراسة الصِّراع العربيّ الصهيونيّ**"، دمشق، دار الفكر المُعاصر.
5. المصري، هاني (2018): "**قراءة من منظورٍ فلسطينيّ في السِّياسة الأمريكيَّة وصفقة القرن**"، تقارير، مركز الجزيرة للدِّراسات، حزيران، 2018م.
6. الودية، أحمد: "**السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة 2001–2008**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، غزَّة.
7. إيهاب أبو منديل، يحيى قاعود. (2018): **إدارة ترامب والحقوق الفلسطينيَّة، الدلالات والخيارات المُتاحة**، مُؤتمر جامعة القدس المفتوحة، القدس في قلب الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ (رؤية استراتيجيَّة نحو المُستقبل)، غزَّة، فلسطين.
8. ثابت، عبير عبد الرحمن (2015): "**تأثير فكرة يهوديَّة الدولة الإسرائيليَّة على مُستقبل القضيَّة الفلسطينيَّة**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، المجلد 12، العدد 51.
9. زعرب، حازم (2011): "**مُؤتمر مدريد للسَّلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليميَّة والدوليَّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، برنامج دراسات الوسط، غزَّة، فلسطين.
10. سالم، علاء. (2018): "**تعقيدات وتداعيات نقل السّفارة الأمريكيَّة للقدس**"، مجلة السِّياسة الدوليَّة، العدد 213، المجلد 53، تموز 2018م.
11. سلمان، حسن (2007): "**السِّياسة الأمريكيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة في الفترة 1993–2001**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسيَّة، القاهرة.
12. سليمان، فهد، وآخرون (2017): **في مجرى الأحداث، 2017، المركزُ الفلسطينيُّ للتَّوثيق والمعلومات**، ملف، بيروت، لبنان.
13. شاش، طاهر، (1995): "**مُفاوضات التَّسوية النهائيَّة والدولة الفلسطينيَّة – الآمال والتحدِّيات**"، ط1، دار الشروق، القاهرة.

14. شراب، ناجي صادق (1976): "**سياسة أمريكا الخارجيَّة تجاه إسرائيل 1956-1967**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة الاقتصاد والعلوم السِّياسيَّة، القاهرة، جامعة القاهرة.
15. شرعان، د. عمار (2018): "**السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2001-2018)**"، المركز الديمقراطي العربي للدِّراسات الاستراتيجيَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة، برلين، ألمانيا.
16. شريف، حسين (2003): "**فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002**"، مج2، الهيئة المصريَّة للكتاب، ط1، القاهرة.
17. غانم، حافظ (1967): "**مبادئ القانون الدوليّ العام**"، مطبعة النَّهضة الجديدة، القاهرة، مصر.
18. قاعود، يحيى (2018): "**صفقة القرن" بين التأجيل الرسميّ والتَّنفيذ الفعليّ، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السِّياسات والدِّراسات الاستراتيجيَّة**، مسارات، رام الله، فلسطين.
19. قاعود، يحيى. الجعب، علا. (2018): "**وثيقة الأمن القوميّ الأمريكيّ** 2017"، مركز التَّخطيط الفلسطينيّ، غزَّة، فلسطين.
20. وفا (2018): **المجلس الوطني، إغلاق مقرّ المُنظَّمة عدوان على السَّلام وشعبنا وقيادته لن يخضعنا للابتزاز، وفا-وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة**، نشر بتاريخ 10 سبتمبر 2018م.
21. وفا، عريقات (2018): **إغلاق مكتب مُنظَّمة التحرير في واشنطن لن يُثنينا عن مُواصلة مسارنا بالجنائيَّة الدوليَّة، وفا – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة**، نُشر بتاريخ 10 سبتمبر 2018م.

- **جرائد ومجلات:**

1. Ibid. Jack Khoury, 2018.
2. اتِّفاقيَّة فيينا لقانون المُعاهدات 1969م.
3. الفاضي، جمال خالد (2018): "**السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في ظلِّ ترامب**"، مجلة العلوم السِّياسيَّة والقانون، برلين، ألمانيا، العدد 7.
4. جريدة الحياة الجديدة (2018): **خطاب الرئيس خلال افتتاح دورة المجلس المركزيّ التاسعة والعشرين**، الخميس 16 آب 2018م، العدد 8164.
5. جريدة الحياة السعوديَّة (2018): **الولايات المُتَّحدة تُوقف تمويل "الأونروا"**، 1 أيلول 2018م.
6. جريدة الحياة السعوديَّة (2018): **واشنطن تُلغي مئتي مليون دولار من المُساعدات المُخصَّصة للفلسطينيّين**، نُشر بتاريخ 25 آب 2018م.
7. جريدة القدس (2018): "**بلديَّة الاحتلال تُخطِّط لإنهاء عمل الأونروا في القدس**"، جريدة القدس، الجمعة، 5 تشرين أول 2018، العدد 17653.
8. جريدة القدس (2018): **فريق "ترامب"، لا أحدَ من الطَّرفين سيكون "مسرورًا تمامًا"** بصفقة القرن، 17 آب 2018م.
9. جريدة القدس العربي (2018): **نتنياهو: أقبلُ بكيانٍ فلسطينيٍّ أقلّ من دولةٍ وأكثرَ من حكمٍ ذاتيّ**، 24 أكتوبر/ تشرين أول 2018م.
10. عزم، أحمد (2018): "**صفقة القرن**": وَهْم اخترعَه العربُ وحارَبَهُ الإسرائيليُّون، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد 116، رام الله – فلسطين.
11. عزم، أحمد (2018): **موضوعان في زيارة نتنياهو إلى مسقط**، جريدة الغد الأردنيَّة، 30 تشرين أول 2018.

- **مواقع الإنترنت**

1. Al-Omari, Ghaith (2018): **Why Trump's Closure of the Palestinian Diplomatic Mission in Washington Could Backfire**, Terms, September 12, 2018. https://www.bbc.com، تاريخ الدخول: 2021/11/03م.
2. Charles D. Smith (1992): "**Palestine and the Arab Israeli Conflict**", Second Edition, Martin Press, New York, P144.
3. IBID, Tibon, Amir Oct 05, 2018.
4. Itamar Eichner. (2018): **Israel Worried US Peace Plan Will Include Jerusalem as Palestinian Capital**, Ynetnews, 21 Oct 2018.
5. Jack Khoury, (2018): **Opinion The Real "Deal Of The Century",** Haaretz, Jul 12, 2018, https://goo.gl/jhebpu.
6. Jacob Magid (2018): السَّفير الأمريكي دافيد فريدمان، لا يوجد هناك سببٌ لإخلاء مُستوطنات في إطار اتِّفاق سلام، جريدة The Times Of Israel، نُشرت بتاريخ 16 آب 2018م، https:goo.gl/npkfyl.
7. Kattan, Victor. (2018): **Palestine declares (Legal) War on the United States of America**, Haaretz, Oct 04, 2018.
8. Michael C Hudson (1996): "**To Play the Hegemony: Fifty. Years of U.S. Policy Toward The Middle East, Middle East Journal**", Vol 50 No3, P311.
9. Reuters (2018): **U.S. Withdraws From International Accords, Says U.N. World Cour Politicized**" Reuters, October 3 , 2018.
10. Sarah Begey, (2018): "**Read Donald Trump's Speech to AIPAC, TIME, March 21, 2016**" https://goo.gl/3PvHDm.
11. Shikaki, Khalil, (2018): **Do Palestinians Still Support the Two-State Solution?** Foreign Affairs, September 12, 2018, https://goo.gl/cytam3.
12. Smadar Perry. (2018): **The Omani Way Of Solving Israeli-Palestinian Conflict**, Ynetnews, 29 Oct 2018. https://goo.gl/k42jur.
13. The Times of Israel (العربيَّة) (2018): "**خطة ترامب للسَّلام تتضمَّن مُخطَّطًا اقتصاديًّا كبيرًا للفلسطينيّين**"، 26 يوليو 2018م، https://goo.gl/3jyvfa .
14. Tibon, Amir (2018): **New Law Endangers U.S. Assistance to Palestinian Authority Security Forces**, Haaretz, Oct 05, 2018.
15. Tovah Lazaroff. (2016): **Trump: Israeli – Palestinian peace would be "Ultimate Deal",** Jerusalem post, 12 november 2016, https://goo.gl/sckrmx.
16. Yale, William (1986): "**The New East: A Modern History**", 2and Ed, Ann Arbor Mich: University Of Michigan Press, P.399.
17. مُقابلة مع عضو الكنيست العربيّ أحمد الطيبي، 21 يوليو 2018.